تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر فى مصر

- فترة ما بعد عام ٢٠١١ -

إعداد

الدكتور/ عمرو محمد الشناوى

مدرس الاقتصاد والمالية العامة

المعهد العالى للعلوم الادارية– بلقاس

البريد الإلكترونى : elshinawy2000@yahoo.com

المقدمة

بدأ الاستثمار الأجنبي المباشر Direct Foreign Investment يستحوذ على اهتمام الاقتصاديين ورجال الاعمال والسياسيين منذ مطلع النصف الثانى للقرن العشرين، عزز من ذلك، نجاحه خلال تلك العقود فى دعم نمو اقتصاديات العديد من الدول النامية.

غير أنه تلزم الاشارة هنا، إلى الدور الكبير الذى مارسته التغيرات الاقتصادية والسياسية والبيئية الدولية خلال تلك الفترة والتي كان لها عظيم الاثر فى نجاحه وانتشاره على ذلك النحو.

ومن ثم كان من الطبيعي إزدياد الحديث عن المزايا التى يحققها الاستثمار الاجنبى المباشر للدول والاقتصاديات المضيفة، من قبيل ذلك: كونه يعد مؤشرًا على انفتاح الاقتصاد وقدرته على التكيف مع المستجدات العالمية فى ظل العولمة وسيطرة الشركات متعدية الجنسيات على حركة السلع والخدمات والاسواق، كونه يشكل مصدرًا هامًا من مصادر التمويل الخارجي، يسهم فى رفع كفاءة رأس المال البشرى، يطور الفن التكنولوجي بصورة أسرع...إلى غير ذلك من مزايا، وبالتالي فهو يحفز على النمو الاقتصادي للدول المضيفة.

لكل ما سبق، غدت الحكومات تتنافس فيما بينها على جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، وسعى العديد من صانعي السياسات بالدول النامية لتفهم ودراسة العوامل والمحددات التي تزيد من قدرة بلدانهم على جذب أقصى قدر من تلك الاستثمارات، بما في ذلك العمل على زيادة تنافسية بيئتها الاستثمارية عن طريق منح الحوافز للمستثمرين.

إلا أن من شأن التوسع الشديد والافراط المغالى فيه في منح الحوافز الاستثمارية أن يؤدى إلى ترتيب أعباء مالية وسياسية ضخمة على الدول المضيفة، ومن ثمة، أصبحت مسألة الحوافز الاستثمارية محل نظر وخلاف سواء بين الدول والحكومات أم بين رجال الفكر والاقتصاد.

وبالنسبة لمصر فقد سعت حكوماتها المتعاقبة منذ سبعينيات القرن الماضي لتشجيع الاستثمار الاجنبى، وعززت هذا التوجه بإصدار القانون رقم (٨) لعام ١٩٩٧ الذى تضمن مزايا وإعفاءات مختلفة، وحدد المجالات والانشطة التى يمكن أن يعمل فيها الاستثمار الأجنبي، ثم تلى ذلك إصدار القانون رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٤ الخاص بتعديل ضمانات وحوافز الاستثمار، وفى محاولة لاستكمال الاطار التشريعي الخاص بالاستثمار صدر مؤخرًا القانون رقم (١٧) لسنة ٢٠١٥ لجذب مزيد من الاستثمارات الاجنبية إلى مصر.

مشكلة البحث

تتبلور مشكلة البحث الاساسية فى محدودية حجم ما تتحصل عليه مصر من استثمارات أجنبية مباشرة مقارنة بدول أخرى تتشابه أوضاعها الاقتصادية- إلى حد بعيد- مع معدلات ومؤشرات أداء الاقتصاد المصري، بل أنه فى حالات عدة نجد دولاً لا تتوفر بها فرصًا استثمارية كتلك التى تتوفر للاقتصاد المصري، ومع ذلك تجتذب تدفقات استثمارية تفوق تلك التى يجتذبها.

ومن جانب آخر، فإن ضعف مخصصات الاستثمار الحكومي كما تضمنتها الموازنات العامة فى مصر منذ عام 2011 وحتى الان، فضلاً عن: ازدياد عجز الموازنة العامة، وازدياد حجم الدين العام، وارتفاع معدلات البطالة، وارتفاع معدلات

التضخم، وانفلات أسعار الصرف... وغيرها من مظاهر ومؤشرات اقتصادية سالبة تجعل من البحث عن آليات زيادة تدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر، وازالة المعوقات التى تعترض تقدمها هدفًا يصعب التخلى عنه على الاقل فى المرحلة الحالية.

أهمية البحث

تتسابق الدول النامية، جنبًا إلى جنب، مع الدول المتقدمة على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فى محاولة منها لبلوغ معدلات النمو التى تستهدفها؛ إذ يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يساهم فى سد فجوة (الادخار– الاستثمار) بالدول المضيفة خاصةً، في ظل تقلص اعتماد الدول النامية على المديونية الخارجية، وانخفاض دعم المساعدات الخارجية إليها.

كما يمارس الاستثمار الأجنبي المباشر أدوارًا ايجابية أخرى تتجاوز اعتبارات تمويل المشروعات الاستثمارية، أهمها:

- تحسين أوضاع موازين المدفوعات في الدول المضيفة من خلال تحسين وضع ميزان رأس المال من ناحية، وتحسين وضع الميزان التجاري من ناحية أخرى، خاصة في ظل اتباع استراتيجية التصنيع لتشجيع الصادرات.
- تعظيم استفادة الشركات المحلية في الدول المضيفة من قنوات الاتصال التي تتاح لها من خلال المشروعات المشتركة، واكتسابها للمهارات التقنية والإدارية والتنظيمية والتسويقية الكفيلة بتسهيل نقل التكنولوجيا وتوطينها بما يسهم بشكل أساسي في زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج ويدعم خلق الوظائف واستدامة النمو.

- التحفيز على زيادة جودة منتجات وخدمات الشركات المحلية في الدول المضيفة بفعل المنافسة بينها وبين الشركات الأجنبية والتي تدفع بالشركات المحلية إلى البحث عن كل ما هو جديد في مجال التكنولوجيات المستخدمة في عمليات الإنتاج، مما يضاعف من مخصصات الانفاق على البحث والتطوير.

لكل ما سبق، كان لازمًا مراجعة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر بهدف زيادة تنافسيته وجاذبيته، مما سينعكس بالإيجاب على زمن وتكلفة استعادة الاقتصاد الوطني لتوازنه تمهيدًا لانطلاقه نحو تحقيق معدلات تنمية بشرية واجتماعية مستدامة تتلاءم وقدراته الضخمة.

هدف البحث

يهدف البحث إلى دراسة وتحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر فى مصر لفترة ما بعد عام ٢٠١١ للوقوف على مدى كفاءته فى جذب القدر الامثل من التدفقات الاستثمارية الاجنبية التى تتناسب مع الامكانيات والفرص الكامنة بالاقتصاد المصرى.

إلى جانب، محاولة رصد أهم المعوقات القائمة، والتى تؤثر سلبًا على مناخ الاستثمار الاجنبى فى مصر، واقتراح السياسات والادوات البديلة ذات الكفاءة والفعالية الحقيقية مسترشدين فى ذلك بتجارب الدول الاكثر جذبًا للاستثمارات الاجنبية.

فروض البحث

وتتمثل فيما يلى:

١- يتمتع الاقتصاد المصري بفرص استثمارية ضخمة، إلا أنه يفتقد لسياسات

وأساليب استغلالها الاستغلال الامثل.

٢- وجود بعض المعوقات والتحديات التى تحد من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر.

٣- يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل فعال فى حل بعض المشكلات التى يعانى منها الاقتصاد المصرى، مثل: البطالة، تراجع الصادرات، نقص النقد الأجنبي، نقل وتوطين التقنية.

٤- إمكانية تطوير وتحسين الحوافز الاستثمارية المطبقة.

منهج البحث

اعتمد الباحث على أسلوب " التحليل الوصفي " في دراسته وتحليله لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، وكيفية تطوره طوال الفترة محل البحث، واستنتاج أبرز العوامل الطاردة له، مع محاولة تحديد درجة تأثير كل منها فى قرار المستثمر.

كما طبق " الاسلوب المقارن " فيما يخص عرض وتحليل تجارب الدول الاكثر جذبًا للاستثمار الاجنبى المباشر، وقياس أوجه تميزها عما هو مطبق بمصر، بصورة موضوعية مجردة، وبالتالي تحقيق الهدف الرئيس للبحث، والذى لا يتمثل في مجرد تقليد بعض الدول الجاذبة للاستثمارات الاجنبية المباشرة، وانما محاولة تخطيط وتطبيق مناخ استثماري عصري متكامل يتلاءم والامكانات البشرية والمادية التى تمتلكها مصر، ويضمن لها تحقيق تصنيف عالمي متقدم على قائمة الدول الاكثر جذبًا للاستثمارات الاجنبية المباشرة.

خطة البحث

الفصل الاول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الاول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الاول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: أشكال ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الاول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

الفصل الثاني: ضوابط الاستثمار الأجنبي المباشر فى مصر

المبحث الاول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر فى مصر بعد عام٢٠١١

المبحث الثاني: نحو استراتيجية أكثر كفاءة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر

المطلب الأول: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر فى مصر

المطلب الثاني: آليات زيادة تنافسية مناخ الاستثمار الاجنبى فى مصر

النتائج

التوصيات

المراجع

الفصل الاول

ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

يتناول هذا الفصل بالدراسة والتحليل عدد من الامور الاولية فى مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي يلزم إلقاء الضوء عليها بداية، نظرًا لأهميتها وارتباطها ارتباطًا وثيقًا بما سيتم تناوله فيما بعد، ولذا، يشتمل هذا الفصل – وفق ذلك الاطار– على المبحثين التاليين:

المبحث الاول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الاول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثانى: أشكال ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الاول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الاول

مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

ينقسم هذا المبحث إلى مطلبين رئيسيين، هما:

المطلب الاول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الاول

تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

عرف تقرير الاستثمار الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه ذلك " الاستثمار الذى تكون أغلبية ملكية رأسماله لشخص طبيعي أو اعتباري يتمتع بجنسية دولة غير تلك المضيفة، ويتضمن التزام طويل المدى، ويكون للمستثمر دور فعال في إدارة الاستثمار "[١].

ويرى سالفاتور (Salvatore, 2001) بأن الاستثمار الاجنبى المباشر هو كل استثمار حقيقى في المصانع، والسلع الرأسمالية، والارض والاصول الثابتة، يجمع بمقتضاه المستثمر بين رأس المال والادارة؛ إذ يحتفظ المستثمر بحق السيطرة

[١] UNCTAD: «world investment report 2004, the shift toward services», UN, New York & Geneva, p345, 2004.

واستعمال رأس المال المستثمر[١].

ويعتبر كل من صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD أننا بإزاء حالة من حالات الاستثمار الأجنبي المباشر إذا ما كان الامر ينطوي على تملك المستثمر حصة لا تقل عن (١٠%) من إجمالي رأس المال أو قوة التصويت.

بينما تشترط الاتفاقية الموحدة المعدلة لاستثمار رؤوس الاموال العربية فى الدول العربية بألا تقل نسبة مساهمة المستثمر العربي في رأس مال الشخص الاعتباري عن (٥١%) بصورة مباشرة[٢].

من التعريفات السابقة يمكن القول بأن الإستثمار الأجنبي المباشر ينطوى على تملك المستثمر الأجنبي لكامل رأس مال المشروع أو على الاقل امتلاكه لنسبة محددة من رأس ماله تبعًا لما تحدده الاتفاقيات الاستثمارية المعمول بها.

وينفرد المستثمر الاجنبى بإدارة وتنظيم الاستثمار فى حالة انفراده بملكية المشروع (الملكية المطلقة للمشروع) أما فى الحالة التى يتشارك معه فى الملكية مستثمر وطنى آخر فإنه يشترك فقط فى الادارة ولا ينفرد بها بحسب الاصل.

---

[١] زياد محمد عرفات أبو ليلى: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي– دراسة تطبيقية على الاردن للفترة من ١٩٧٦–٢٠٠٣، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، ٢٠٠٥، ص٩.

[٢] المستثمر العربي :هو الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يملك رأس مال عربي ويقوم باستثماره في إقليم دولة طرف لا يتمتع بجنسيتها على ألا تقل نسبة مساهمة المستثمر العربي في رأس مال الشخص الاعتباري عن % 51 بصورة مباشرة. راجع:
الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية فى الدول العربية، المادة الاولى، البند الثامن.

مع أخذنا في الاعتبار أهمية قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة التقنية إلى الدول المضيفة[١].

وقد يأخذ الاستثمار الاجنبى المباشر شكل إقامة شركة، أو إعادة شراء كلى أو جزئى لشركة قائمة فى دولة أجنبية، وسواء أكانت الشركة تمثل فروعًا للانتاج أم للتسويق أم للبيع أم لاى نوع من أنواع النشاط الانتاجى أو الخدمى.

ويتميز الاستثمار الاجنبى المباشر من غيره من الاستثمارات الاجنبية الاخرى بسيطرة المستثمر الاجنبى على رأس المال والتقنية والادارة، ومهارات التسويق المختلفة لترويج المشروع من الناحية التجارية[٢].

ومن جهة أخرى، نجد أن الاستثمار الاجنبى المباشر يحظى بإقبال أوفر من جانب كل من المستثمرين والبلدان المضيفة على خلاف الحال بالنسبة للاستثمار الاجنبى غير المباشر؛ إذ يحقق الاستثمار الاجنبى المباشر مزايا عديدة للمستثمر، منها: أنه يوفر له حق الرقابة والاشراف والادارة لرأسماله مما يشعره بالاطمئنان، كما يصعب في أغلب الاحيان الثقة من جانب المستثمرين الاجانب في كفاءة رجال الاعمال المحليين، بالإضافة إلى عدم توفر المعرفة الكافية للمستثمرين الاجانب عن أسواق الاوراق المالية في تلك البلدان وكذلك المخاطر المتصلة بتلك الاوراق. وبالنسبة للبلدان المضيفة فنجد أنها ترحب بالاستثمار الاجنبى المباشر على حساب الاستثمار الاجنبى غير المباشر نظرًا لما يحققه الاول من مزايا اقتصادية وادارية

---

[١] عبد السلام أبو قحف: اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، ٢٠٠٣، ص ٣٦٠ وما بعدها.

[٢] زياد محمد عرفات أبو ليلى: المرجع السابق، ٩.

وتكنولوجية عديدة[١].

وعلى الرغم مما سبق، فإنه لا يمكن النظر للاستثمار الاجنبى المباشر على كونه يعد بديلا عن الاستثمار المحلى بل هو مكمل له، كما تجدر الاشارة هنا، إلى محاولة البعض الربط بين اتجاهات الاستثمار المحلى والأجنبي غير أنه لم يثبت بصورة قاطعة أن العوامل التى تحرك الاستثمار الأجنبي هى ذاتها التى تحرك الاستثمار المحلى[٢].

خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

تكشف التعريفات السابقة عن عدة خصائص يتميز بها الاستثمار الأجنبي المباشر عن غيره من صور التدفقات المالية الاخرى، وذلك على التفصيل التالى[٣]:

١) يعد الإستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج، حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على إستثمار أمواله وخبراته في الدول المضيفة إلا بعد دراسات دقيقة عن الجدوى الإقتصادية للمشروع، وكافة بدائله التكتيكية والفنية المتاحة.

---

[١] منور أوسرير، عليان نذير: حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الثانى، ص٩٧.

[٢] حاتم عبد الجليل القرنشاوى: الاستثمار في ظل العولمة (التوجهات والمتطلبات)، مؤتمر الاستثمار والتمويل" تطوير الادارة العربية لجذب الاستثمار" المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص٢.

[٣] علاء الدين بن سمينة: واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية دراسة الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢)، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، الجزائر، ٢٠١٤، ص٥-٦.

٢) يوفر الإستثمار الأجنبي المباشر للمؤسسة روابط دائمة مع مؤسسة في الخارج، عكس الإستثمار المحفظي الذي يخص عمليات شراء الأوارق المالية من أجل الحصول على ربح مالي سريع، ويمارس المستثمر بإستثماراته التأثير على إدارة المشروع المقام بالبلد المضيف.

٣) يتميز الإستثمار الأجنبي المباشر عن كل من: القروض التجارية، والمساعدات الإنمائية الرسمية التي أصبحت شديدة المشروطية، في أن تحويل الأرباح المترتبة عليه يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات المحولة عن طريق هذا الإستثمار، بينما لايوجد أي إرتباط بين خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات التي تستخدم فيه.

٤) يقصد الإستثمار الأجنبي المباشر الدول التي يحقق فيها أكبر عائد صافي بعد طرح أو خصم المخاطر والتكاليف، وبذلك فهو يتجه عادة إلى الدول ذات مناخ الإستثمار الملائم لتحقيق هذا الغرض.

٥) يتميز الاستثمار الاجنبى المباشر عن الاستثمار الاجنبى غير المباشر Indirect foreign investment وفقا للمعيار الذى حدده صندوق النقد الدولى بالسلطة في اتخاذ القرارات الفعلية، ومضمونه ألا تقل سلطة المستثمر عن ١٠% وإلا سجل الاستثمار محاسبيًا باعتباره استثمارًا في المحفظة (أى استثمار أجنبى غير مباشر) إذ لا يملك المستثمر في المحفظة تسيير شؤون الشركة عكس الاستثمار الاجنبى المباشر الذى يتمتع المستثمر فيه بضمان الرقابة والسلطة في اتخاذ القرارات وكذا تسيير الادارة.

مراحل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر

تعود بدايات الاستثمار الاجنبى المباشر فى الدول النامة إلى القرن التاسع عشر؛ فقد تركزت هذه الاستثمارات خلال فترات الاستعمار في قطاعات التعدين

والزراعة والخدمات العامة. ومع مطلع القرن العشرين هيمن الاستثمار الاجنبى المباشر على أبرز مشروعات البنية الاساسية في مختلف أنحاء العالم خاصة مشروعات الطاقة الكهربائية والاتصالات السلكية واللاسلكية.

فقد قدر الرصيد العالمى المتراكم من الاستثمار الاجنبى المباشر في عام ١٩١٤ بحوالى (١٥) مليار دولار، وكانت المملكة المتحدة وقتئذ المصدر الاكبر للاستثمار الاجنبى المباشر. وبحلول عام ١٩٣٨ بلغ الاستثمار الاجنبى المباشر حوالى (٦٦) مليار دولار وكانت الشركات البريطانية لاتزال أكبر المستثمرين، وقصدت أكثر من نصف تلك الاستثمارات الدول النامية، وبصفة خاصة، أمريكا اللاتينية وآسيا[١].

وبعد انقضاء الحرب العالمية الثانية شهد الاستثمار الاجنبى تطورًا ملحوظًا إذ أصبح أكثر ميلاً لقطاع الصناعات التحويلية على حساب قطاعات البنية الاساسية، والتعدين، والزراعة، كما تميزت تلك الفترة بطفرة كبيرة في حجم الاستثمارات الامريكية.

وفى عقدى **خمسينات وستينات** القرن الماضى طبقت الدول النامية استراتيجيات الاقتصاد الموجه الاقرب ما تكون لنمط الاقتصاد المغلق رغبة منها لتنمية صناعاتها المحلية، ولم ترحب بالتالى في تلك المرحلة بالاستثمارات الاجنبية المباشرة.

كما هيمن على صانعى السياسات العامة في تلك الدول تخوف من الاثار السلبية المحتملة للاستثمار الاجنبى المباشر، وبصفة خاصة، التخوف من خلق تبعية اقتصادية أو حدوث تدخل سياسى واضعاف الشركات المحلية، مما أدى إلى حدوث

[١] المعهد العربى للتخطيط: الاستثمار الأجنبي المباشر، جسر التنمية، السنة الثالثة، ٢٠٠٤، ص٤-٥.

تراجع ملحوظ لحجم الاستثمار الاجنبى المباشر واقتصر آنذاك في شكل هدايا ومنح وقروض.

أما فى **السبعينات** ومع تحسن أسعار السلع الاولية ازدهرت الصناعات التحويلية – لا سيما الاستخراجية منها– وحققت الدول المصدرة لتلك السلع فوائض فى موازين مدفوعاتها، وبذلك انخفض الاحتياج إلى الاستثمارات الاجنبية المباشرة فى تلك الدول.

ومع بداية **الثمانينات** وارتفاع أسعار الفائدة، وتفشى الكساد فى الدول الصناعية، وبالتالي هبوط أسعار السلع الاولية، وتفاقم أزمة الديون، ومع عدم قدرة تلك الدول على تخطى الازمة أقدمت على تنفيذ برامج الاصلاح الهيكلي، والتى تضمنت تحرير بيئة ممارسة النشاط الاقتصادي، وتخفيف القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر والخصخصة، وبغض النظر عما ترتب على تلك البرامج والسياسات من ايجابيات وسلبيات استمرت سياسة الانفتاح وأصبحت تلك الاستثمارات مكونًا رئيسيًا فى أى سياسة اقتصادية[١].

وبحلول عام ٢٠١٤ بلغت قيمة الاستثمار الاجنبى المباشر (١,٢٣) تريليون دولار، جاءت الصين على رأس الدول الاكثر استفادة وجذبًا للاستثمارات الاجنبية المباشرة فى ذلك العام، تلتها هونغ كونغ، والولايات المتحدة، والملفت أن الاقتصادات النامية مجتمعة قد اجتذبت ما مقداره (٦٨١) مليار دولار **من** اجمالى حجم الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمى في ذلك العام، ولا تزال هى المنطقة الرائدة من حيث حصتها من تدفقات الاستثمار العالمي الوافدة. وتشكّل الاقتصادات النامية

[١] لبنى قاسم: الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل المعرفة للدول النامية، مجلة آفاق التنمية، العدد الخامس، ص١٧.

نصف عدد المستفيدين العشرة الأوائل من الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، وهم: الصين، وهونغ كونغ (الصين) وسنغافورة، والبرازيل، والهند[١].

صاحب ذلك توسُّع الشركات المتعددة الجنسيات من البلدان النامية في الخارج، حيث بلغ هذا التوسع أعلى مستوياته على الإطلاق؛ إذ اقتربت قيمته من نصف تريليون دولار.

وفي عام ٢٠١٤، كان تسعة من البلدان العشرين ذات الاستثمارات الأكبر من الاقتصادات النامية أو التي تمر بمرحلة انتقالية (هونغ كونغ (الصين)، والصين، والاتحاد الروسي، وسنغافورة، وجمهورية كوريا، وماليزيا، والكويت، وشيلي، وتايوان إقليم الصين).

وتأتى الشركات التى تنتمى لبلدان آسيا النامية في مقدمة الشركات المستثمرة في الخارج مقارنة مع أية منطقة جغرافية آخرى على مستوى العالم، وتشير احصاءات عام ٢٠١٤ إلى أن الاقتصادات النامية تمثّل (٣٥) في المائة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج، بعد ما سجّلت (١٣) في المائة في عام ٢٠٠٧. ومن خاصيات توسع هذه الاستثمارات على الصعيد العالمي استثمارها في بلدان نامية أخرى، مما أدى لارتفاع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر من الاقتصادات النامية إلى اقتصادات نامية أخرى (الاستثمار الأجنبي المباشر بين بلدان الجنوب)، باستثناء المراكز المالية الخارجية في منطقة الكاريبي، بمعدل الثلثين فارتفع من (١,٧) تريليون دولار في عام ٢٠٠٩ إلى (٢,٩) تريليون دولار في عام ٢٠١٣.

(11) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD): World Investment Report 2015– Reforming International Investment Governance,p1, 2015.

كما أن إنتاج الشركات المتعددة الجنسيات على الصعيد العالمي قد ارتفع في عام ٢٠١٤. فزادت مبيعات وأصول الشركات المتعددة الجنسيات في الخارج بوتيرة أسرع من تلك التي سجلتها نظيراتها المحلية، فولّدت بذلك قيمة إضافية تناهز ٧,٩ تريليون دولار. وبالإضافة إلى ذلك، استخدمت الفروع الأجنبية للشركات المتعددة الجنسيات ٧٥ مليون شخص في المجموع، وأنشأت ٤ ملايين فرصة عمل على الصعيد العالمي خلال العام ٢٠١٤.

ويلاحظ خلال العقد الاخير استهداف الاستثمار قطاع الخدمات بصورة كبيرة وذلك بسبب ازدياد مساحة تحرير ذلك القطاع، إلى جانب وجود اتجاهات طويلة المدى تركّز على الخدمات في جميع الاقتصادات.

وفي عام ٢٠١٢ شكّلت الخدمات ٦٣ في المائة من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر على صعيد العالم، أي أكثر من ضعف حصة التصنيع، التي بلغت ٢٦ في المائة؛ بينما شكّل القطاع الأساسي ٧ في المائة من المجموع (علماً أن نسبة ٤ في المائة غير محددة)، حسب التقرير.

مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر

اختلف الاقتصاديون حول الاثار الاقتصادية التى يمكن للاستثمار الاجنبى المباشر أن يحققها للدولة المضيفة، فبينما ذهب البعض إلى امكانية تأثيره بصورة ايجابية على اقتصاد الدولة المضيفة، رأى آخرون أنه يؤثر تأثيرًا سلبيًا على اقتصادها، وفيما يلى نستعرض أبرز الحجج التى أستند عليها كل من الاتجاهين السابقين، وذلك على النحو التالى:

أولا: حجج المؤيدون للاستثمار الأجنبي المباشر[١]

١) أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدى إلى خلق فرص عمل كثيرة، مما يسهم في حل مشكلة البطالة، وبالتالي رفع مستويات المعيشة.
٢) يوفر سلع وخدمات ذات ميزات تنافسية تزيد من فرص التصدير وتحسن من أداء ميزان المدفوعات.
٣) يعد وسيلة أكثر أمانًا وأقل عبئًا للتمويل إذا ما قورنت بالفروض الثابتة على الدول المضيفة.
٤) يساعد في تطوير البيئة الاساسية.
٥) يولد إيرادات جديدة تدعم الميزانية العامة تتمثل في ضرائب جمركية، وضرائب على الارباح.
٦) يساهم في ايجاد مجموعة من علاقات الترابط الأمامي والخلفي في القطاع الذى يعمل فيه، الامر الذى يترتب عليه زيادة القيمة المضافة، وبالتالي، تحقيق زيادة في معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالي.
٧) يؤدى إلى زيادة نفقات البحث والابتكار والتطوير.
٨) يشكل أداة لا بأس بها لنقل المعرفة وسد الفجوة التكنولوجية.
٩) يساهم في تطوير القدرة الانتاجية للشركات المحلية والدخول في سوق المنافسة ورفع مهارات العمال، وبالتالي، الاستغلال الامثل لموارد الدولة المضيفة.
١٠) يؤدى إلى فتح أسواق جديدة أمام صادرات الدولة المضيفة، والتمتع بمزايا

[١] د. فايز عبد الهادي أحمد: الاستثمار الأجنبي المباشر– دراسة تطبيقية على مصر، مجلة البحوث الادارية، العدد، السنة ، ص١٠٠.

اقتصاديات الحجم الكبير.

١١) يساهم في خلق مجموعة من الوفورات الخارجية، وطائفة من المنافع الاجتماعية لاقتصاد الدولة المضيفة.

ثانيًا: حجج المعارضون للاستثمار الأجنبي المباشر

١- يساعد على المنافسة غير المتكافئة بين الشركات متعدية الجنسية والصناعات المحلية، وخاصة، الناشئة مما يؤدى إلى انهيارها.

٢- قد يؤثر سلبًا على موازين مدفوعات الدول النامية، من خلال تحويل المستثمرين لأرباحهم إلى الخارج.

٣- تفضى مركزية اتخاذ القرارات للشركات متعدية الجنسيات إلى إهمال مصادر العرض المحلية لهذه السلع، والاخفاق في تنمية المهارات الادارية المحلية.

٤- ينطوى في حالات كثيرة على غبن للدولة المضيفة نتيجة القدرات الاحتكارية والمالية والتكنولوجية للشركات الدولية العملاقة.

٥- يساعد على ابتكار أنماط استهلاكية جديدة في المجتمع من خلال الحملات الاعلانية والتسويقية لمنتجات الاستثمار الأجنبي المباشر.

٦- عدم تطابق استراتيجية المستثمر الأجنبي وأهدافه واستراتيجية التنمية في الدولة المضيفة وأهدافها.

٧- تسعى الكثير من الاستثمارات الاجنبية المباشرة لاستغلال ضعف الوعى البيئى بالدول النامية على عكس الدول المتقدمة.

٨- يعد صورة من صور الاستعمار الجديد، ولا يستهدف سوى استغلال ونهب الفائض الاقتصادي للعالم النامي.

العلاقة بين الاستثمار المحلى والاستثمار الأجنبي المباشر:

سعت العديد من الدول النامية خلال العقود الماضية إلى تشجيع الاستثمار الاجنبى المباشر معتقدة بأنه سيحفز الاستثمار المحلى، وبينما توجد أسس نظرية وجيهة تؤيد هذا الرأي إلا أنه يتجاهل نتائج البحوث التى أجريت مؤخرًا والتى تدل على أن الاستثمار المحلى يشكل بحد ذاته محددًا هامًا من محددات تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة، مما يمكن القول معه بأن العلاقة بين الاستثمار المحلى والاستثمار الاجنبى المباشر بمثابة علاقة ثنائية الاتجاه.

ويمكن للاستثمار المحلى تحفيز الاستثمار الاجنبى المباشر بالدول النامية من خلال عوامل عدة، منها المعرفة التى تتوفر لدى المستثمرين المحليين عن مناخ الاستثمار السائد تجعل مما يقدمون عليه من استثمارات اشارات تؤثر فى قرارات المستثمرين الاجانب، ومن ثم ففى بيئة تتسم بعدم تناظر الحصول على المعلومات بين المستثمرين المحليين والمستثمرين الاجانب يكون الاستثمار المحلى بمثابة العامل الموجه للاستثمار الاجنبى.

كما يمكن للعوامل التى تحفز الاستثمار المحلى أن تؤثر أيضا بذات القدر فى الاستثمار الاجنبى المباشر، مثال ذلك، الاستثمارات العامة فى البنية التحتية التى تخفض تكاليف المعاملات وتزيد من عائد الاستثمار الخاص.

معنى ذلك أنه إذا ما كان الاستثمار المحلى يمثل عاملاً موجهًا للاستثمار الاجنبى المباشر، فإن أفضل طريق لاجتذاب الاستثمار الاجنبى المباشر يتمثل فى اعطاء الاولوية لتشجيع الاستثمار المحلى عوضًا عن تقديم حوافز خاصة وسخية للمستثمرين الاجانب.

ومع ذلك ينبغي ملاحظة أنه قد لا يمكن للبلدان النامية توظيف بعض الاستثمارات من دون توفر استثمار أجنبى مباشر. ولذا فإن تقديم الحوافز وبناء المؤسسات لاجتذاب الاستثمار الاجنبى المباشر المحدد الهدف يبقى عنصرا أساسيا من عناصر سياسة واستراتيجية الاستثمار الوطني.

ويلزم التنبيه هنا، على خطورة تطبيق منهج سياسي يركز على تقديم الحوافز والدعم للاستثمار الأجنبي المباشر أملا فى أن يحفز ذلك الاستثمار المحلى.

ويثير هنا تساؤل هام، مؤداه، هل بالضرورة يؤثر الاستثمار الاجنبى المباشر على الاستثمار المحلى تأثيرًا ايجابيًا؟

من الناحية العملية فإنه كثيرًا ما يلاحظ تأثر الشركات المحلية بأنشطة الشركات عبر الوطنية، لاسيما العاملة منها فى ذات القطاع، ومع ذلك فكثيرًا، أيضا، ما يلاحظ وجود آثار ايجابية للاستثمارات الاجنبية على نمو وانتاجية الشركات المحلية العاملة فى قطاعات أخرى، معنى ذلك أن جنى الفوائد لا يكون تلقائيًا، وعلاوة على ذلك، فإن هذا التأثير يتفاوت عبر البلدان ويتوقف على هيكل اقتصاد البلد المضيف ومستوى تنميته وطبيعة السياسات الاقتصادية المحلية.

مفاد ذلك، أنه يجب على الدول خاصة النامية منها وهى تسعى لاجتذاب الاستثمار الاجنبى المباشر أن توفر السبل التى من شأنها تعظيم الفوائد وتقليل المخاطر إلى أدنى حد، وبالتالي يعد تهيئة بيئة محلية مواتيه للاستثمار المحلى وتنمية القطاع الخاص أحد السبل الاساسية لاجتذاب الاستثمار الاجنبى المباشر والحد من بعض مخاطره فى الوقت نفسه.

كذلك يعد من الامور الاكثر أهمية فى هذا الصدد تشجيع اقامة المشاريع

المشتركة بين المستثمرين المحليين والمستثمرين الاجانب تعزيزًا لنقل التكنولوجيا والمهارات، وكذا زيادة تأثير الاستثمار الاجنبى المباشر فى الاقتصاد المحلى. وقد أكدت الدراسات الاستقصائية الحديثة على حالات افريقية عديدة أن المشاريع المشتركة مع الشركات الاجنبية تكون أكبر وتستخدم عددا أكبر من العمال فى الاقتصاد المضيف، وتكون أكثر انتاجية مقارنة بالشركات المملوكة للأجانب بالكامل.

ومن جانب آخر، توصل كل من Bosworth, Collins من خلال الدراسة التى أجرياها بهدف معرفة درجة تأثير شكل التدفقات فى رؤوس الاموال الاجنبية المباشرة على الاستثمار المحلى فى (٥٨) دولة نامية إضافة إلى (١٨) دولة من دول الاسواق الناشئة فى الفترة (١٩٧٨–١٩٩٥) خلصا إلى القول بوجود تأثير قوى للاستثمار الاجنبى المباشر على الاستثمار المحلى مقارنة بالقروض والاستثمار فى المحفظة؛ إذ يؤدى كل دولار من الاستثمار الاجنبى المباشر إلى زيادة الاستثمار المحلى بنسبة (٨٠%) فى حالة الدول النامية و(٩٠%) فى حالة الدول الصاعدة.

بينما توصلت دراسة أخرى أعدت على الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٨٠–٢٠٠٠) والتى قامت بها " ايمان عطية ناصف " بهدف معرفة أثر الاستثمار الاجنبى المباشر على الاستثمار المحلى، خلصت إلى وجود تأثير سلبى للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلى، حيث أن كل زيادة فى حجم الاستثمار الاجنبى المباشر بنسبة (١%) تؤدى إلى انخفاض الاستثمار المحلى بنسبة (٠,٢٣%) وأرجعت ذلك إلى أن الاستثمارات الوافدة إلى السوق المصرية اتجه الجانب الاكبر

منها لتغطية احتياجات السوق المحلى مما أثر سلبًا على الشركات المحلية[١].

المطلب الثاني

دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

يلزم التمييز هنا بين دوافع الاستثمار الاجنبى بالنسبة للمستثمرين عن دوافعه بالنسبة للدول المضيفة وذلك تبعًا لاختلاف الاهداف التى يسعى كل منهما لبلوغها، وفقًا لما يلى[٢]:

أولا: دوافع المستثمر الأجنبي:

١- يسعى المستثمر الاجنبى إلى تعظيم عوائده دون زيادة المخاطر التي قد يتعرض لها، لذا يهتم بالبحث عن فرص الاستثمار الخارجى[٣].

٢- مضاعفة مبيعاته عن طريق توسعه وانتشاره في أسواق خارجية.

٣- الاستفادة من قوانين تشجيع الاستثمار والمزايا الضريبية التي تمنحها العديد من الدول الاجنبية[١٢].

---

[١] شوقي جباري، محمد محجوب الحداد: مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدول شمال افريقيا – دراسة حالة (تونس، ليبيا ، مصر)، مجلة مركز دراسات الكوفة ، العدد الحادى والثلاثون، ٢٠١٣،ص ١٦٢.

[٢] محمد عبد العزيز: الاستثمار الاجنبى المباشر فى الدول الاسلامية فى ضوء الاقتصاد الاسلامى، الاردن، الطبعة الاولى، ٢٠٠٥، ص ٢٥-٢٩.

[٣] عبد الكريم بعداش: الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٥، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، ٢٠٠٧، ص٥٣.

٤- توزيع المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها الاستثمارات الأجنبية مثل (الحروب، والتأميم، والمصادرة...الخ)، عن طريق توزيع الاستثمارات على عدد كبير من الدول.

٥- انخفاض تكلفة المنتجات المحلية إذا ما قورنت بالمنتجات الأجنبية المستوردة وذلك لانعدام الرسوم الجمركية وتكلفة النقل، مما يؤثر على مكانة المستثمرين الأجانب في السوق المحلية، ويصبح لازما عليهم إنشاء استثماراتهم بالدول المضيفة بصورة مباشرة.

٦- تخفيض التكلفة عن طريق الاقتراب من المواد الاولية[١].

٧- الاستفادة من وفورات الحجم، إذ قد لا تتحمل بعض المنتجات النقل لمسافات طويلة كمشتقات الحليب.

٨- الوصول إلى أسواق جديدة لتسويق المنتجات التى تمثل فائض ويعجز عن تسويقها.

٩- الرغبة في الحصول على ميزة انخفاض الأجور في الدول المضيفة وهذا ما إذا قورنت بالأيدي العاملة في البلدان المتقدمة.

١٠- التغيرات النسبية في أسعار الفائدة وأسعار الصرف.

١١- إمكانية فرض المستثمر الأجنبي سيادته على اقتصاد وسياسة الدول المضيفة خاصة إذا ما ارتكز في قطاعات استراتيجية للبلد المضيف.

١٢- منافسة الشركات المحلية سواء فى الاسعار أو فى جودة المنتجات، وذلك نظرًا لما تتمتع به تلك الشركات من تكنولوجيا لا تتوفر فى البلدان المضيفة.

---

[١] محمد عبد العزيز عبد الله عبد: الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص٤٧.

ثانيا: دوافع اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الدول المضيفة:

تتعدد الدوافع التى تكمن وراء تنافس الدول في استقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، وذلك على التفصيل التالى:

١- حاجتها إلى تمويل التنمية الاقتصادية.

٢- الإسهام في تحسين وضعية ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير وتقليص الواردات وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

٣- زيادة التراكم في الرأسمال الثابت والإنتاج الوطني.

٤- الإسهام في حل مشكلة البطالة.

٥- تدريب العاملين على الأعمال الإدارية وعلى استخدام وسائل الإنتاج المتقدمة.

٦- نقل التكنولوجيا الحديثة.

٧- زيادة الانفاق على البحث والتطوير.

المبحث الثانى

أشكال ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر

يخصص هذا المبحث لتناول مسألتين محوريتين، **أولهما**، توضيح أهم الاشكال التي يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يعمل من خلالها، **ثانيهما**، بيان أهم المحددات التى تتحكم فى بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر ومدى إمكانية تأثيرها على دوره.

بناء على ما سبق، يشتمل هذا المبحث على المطلبين التاليين:

المطلب الاول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الاول

أشكال الاستثمارات الاجنبية المباشرة

تتنوع أشكال الاستثمارات الاجنبية المباشرة تبعًا لطبيعة المعيار المقاس عليه، حيث يتم تقسيمها إلى[١]:

أولا: أشكال الاستثمارات الاجنبية المباشرة من منظور الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر والدول المستقبلة له:

[١] بلال لوعيل: تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية، بحوث اقتصادية عربية، العددان (٦٩ – ٧٠)، ٢٠١٥، ص١٢٨.

أ- يمكن تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الدول المصدرة له (المستثمرون) إلى ثلاثة أنواع، هى:

١- **الاستثمار الأفقي:** يهدف هذا النوع من الاستثمار إلى التوسع الاستثماري فى الدول المتلقية بغرض إنتاج السلع نفسها أو سلع مشابهة للسلع المنتجة محليًا.

٢- **الاستثمار العمودي:** هو الاستثمار الذى يهدف إلى الاقتراب أكثر من المستهلكين من خلال التملك أو قنوات التوزيع (الاستثمار العمودي الأمامي) أو إلى استغلال المواد الاولية (الاستثمار العمودى الخلفى).

٣- **الاستثمار المختلط:** ويشتمل على النوعين المشار إليهما آنفا.

ب- من وجهة نظر الدول المستقبلة للاستثمار الأجنبي المباشر، وينقسم من هذه الوجهة إلى ثلاثة أشكال رئيسة، هى:

١- الاستثمارات الهادفة إلى إحلال الواردات.

٢- الاستثمارات الهادفة إلى زيادة الصادرات.

٣- الاستثمارات الاجنبية المباشرة بمبادرة حكومية.

ثانيا: أشكال الاستثمارات الاجنبية المباشرة بحسب الوجهة:

تنقسم الاستثمارات الاجنبية المباشرة بحسب وجهتها إلى، داخلية وخارجية، وذلك على النحو التالي:

أ- **الاستثمارات الاجنبية المباشرة الداخلية:** وفيها يتم استثمار رأس المال الأجنبي فى موارد محلية، ويتم تشجيع هذه الانواع من الاستثمارات من خلال الضرائب، سياسات الدعم، أسعار الفائدة، إزالة العوائق الادارية والقانونية.

ب- **الاستثمارات الاجنبية المباشرة الخارجية:** وفيها يتم استثمار رؤوس الاموال

المحلية خارج البلد، وكثيرًا ما يتم تشجيع هذا النوع من الاستثمارات من قبل الحكومات عن طريق توفير التأمين على المخاطر للمستثمرين.

ثالثا: أشكال الاستثمارات الاجنبية المباشرة بحسب الهدف:

تنقسم الاستثمارات الاجنبية المباشرة بحسب الهدف إلى:

أ- **الاستثمار المشترك:** ويأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر فى هذه الحالة شكل اتفاق طويل الاجل بين طرفين، أحدهما وطني والاخر أجنبي، للقيام بنشاط إنتاجي داخل دولة الطرف المضيف، ويكون لكل طرف الحق بالمشاركة فى ادارة المشروع، وتكون المشاركة إما بتقديم حصة فى رأسمال المشروع أو الرأسمال كله، وإما بتقديم التكنولوجيا، أو الخبرة والمعرفة أو العمل، وقد تكون المشاركة من خلال قيام أحد المستثمرين الاجانب بشراء حصة فى شركة وطنية قائمة، الامر الذى يؤدى إلى تحويل هذه الشركة إلى شركة استثمار مشترك. وقد ينطوي هذا النوع من الاستثمار على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم فى دولة أجنبية، ويشكل أحد الاطراف فيه شركة دولية تمارس حقا كافيا فى إدارة المشروع أو العملية الانتاجية من دون السيطرة الكاملة عليه[1].

ب-**الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:** وتعد تلك الاستثمارات أكثر أنواع الاستثمارات الاجنبية تفضيلا لدى الشركات المتعددة الجنسيات.

ت- **مشروعات التجميع:** فى هذا الشكل يوجد اتفاق بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني بموجبه يلتزم الطرف الاول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجًا نهائيًا. وفى غالب الاحوال، يقدم الطرف الأجنبي فى معظم الدول النامية الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم

[1] د. عبد السلام أبو قحف: اقتصاديات الاعمال، الدار الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٥، ص٤٨٢.

الداخلي للمصنع، تدفق العمليات، وطرق التخزين والصيانة والتجهيزات الرأسمالية فى مقابل عائد مادى يتفق عليه.

ث- **الاستثمارات الاجنبية فى المناطق الحرة:** يهدف هذا الشكل من الاستثمارات- بحسب الاصل- إلى تشجيع اقامة مناطق صناعات تصديرية، ويعتمد نجاح هذه المشروعات على الشروط التى تحيط بالمشروع.

المطلب الثاني

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

يقصد بمحددات الاستثمار مجمل الظروف والأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمؤسساتية وحتى الإجرائية التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في إقليم أو دولة ما[١]، وتشكل الظروف، سالفة الذكر، عناصر متداخلة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض، ويتسم معظم تلك العناصر بعدم الثابت طول الوقت مما يؤثر على مجمل الاوضاع والظروف الحاكمة لعوامل جذب أو طرد الاستثمار.

وتجدر الإشارة هنا، أن درجة تأثير هذه العوامل على قرار المستثمر الأجنبي يختلف من دولة إلى أخرى، ولا شك أن درجة تأثير العوامل المذكورة تظهر بصورة جلية عند المقارنة بين الدول المتقدمة والدول النامية.

ونشير فيما يلى لأهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولا: المحددات الاقتصادية:

يندرج تحت هذه الفئة من المحددات مجموعة من المؤشرات الاقتصادية التى

[١] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الدول العربية، العدد ١٧٧- إبريل ٢٠٠٢، ص٢-٣.

تعكس مستوى ومعدل أداء الاقتصاد القومي، ومن أهم هذه المؤشرات:

أ- **القوة التنافسية للاقتصاد القومي**

حيث تزداد قدرة الاقتصاد القومي على جذب الاستثمارات الاجنبية كلما ازدادت قدرته التنافسية، ويمكن التأكد من ذلك عن طريق قياس عدة مؤشرات، أهمها، معدل نمو الصادرات، فعندما يكون في حالة تزايد كلما دل ذلك على زيادة القوة التنافسية للاقتصاد القومي والعكس صحيح.

ب-مؤشر الكفاءة فى إدارة الاقتصاد القومى

والذى يعنى أنه كلما تميزت إدارة الاقتصاد القومى بالكفاءة، كلما ازدادت قدرته على جذب مزيد من الاستثمارات الاجنبية، والعكس صحيح، ويستدل على ذلك من خلال عدة مؤشرات أهمها قيمة الاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبي ومعدل التغير فيها، معدل تغطية حصيلة الصادرات للواردات...ألخ.

١- **المحددات الخاصة بالنظام الاقتصادي والبيئي والمؤسسي**

تزداد قدرة النظام الاقتصادي على جذب الاستثمار الأجنبي كلما كان يعمل وفقًا لآليات السوق، والحرية الاقتصادية والعكس صحيح، وكلما كان النظام البيئي يحتوى على مجموعة من القيم والعادات والتقاليد الايجابية والموافقة للاستثمار الأجنبى كلما كان ذلك جاذبا له والعكس صحيح، وكلما كان النظام الإداري والمؤسسي يتميز ببساطة الإجراءات ووضوحها وعدم وجود تعقيدات إدارية وبيروقراطية كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار الأجنبى والعكس صحيح.

٢- **المحددات الخاصة بالسياسات الاقتصادية الكلية**

فكلما كانت السياسات الاقتصادية الكلية تتسم بالتحررية والمرونة والوضوح والاستقرار وعدم تضارب الاهداف إلى جانب كفاءتها وفعاليتها وتواؤمها مع التغيرات والتحولات

الاقتصادية القومية والعالمية كلما كانت جاذبة للاستثمار والعكس صحيح.

٣- **المحددات القانونية والتشريعية التى تنظم التعامل مع الاستثمار الأجنبى**

تزداد جاذبية الدولة للاستثمار الاجنبى المباشر كلما كانت نظمها القانونية وتشريعاتها المنظمة للاستثمار الاجنبى تتسم بالوضوح وعدم التضارب، كذلك تزيد قدرتها على تحفيز المستثمرين في حالة تضمين قوانينها للضمانات الكافية لعدم مصادرة أو تأميم المشروعات الاستثمارية، مع سماحها بحرية تحويل الارباح للخارج وحرية دخول وخروج رؤوس الاموال.

٤- **المحددات السياسية والامنية**

يعد عدم الاستقرار السياسي والأمني أكثر الامور حساسية من وجهة نظر المستثمرين، حيث يفقد المستثمر القدرة على العمل في ظل سيادة تلك الظروف غير الطبيعية ويصعب عليه التنبؤ، كما تتضاعف المخاطر التى يواجهها، الامر الذى يدفعه إلى سرعة الخروج من تلك الدولة غير مكترس بحجم الخسائر التى سيتحملها، لذا يدرك المستثمرون سلفا أهمية توفر الاستقرار السياسي والأمني بالبلد المستضيف للاستثمارات، ويعد ذلك الان أحد أكثر الامور بداهة لهم.

ثانيا : مجموعة العوامل والمحددات المرتبطة بالقدرة التنافسية للدولة المضيفة

وتشتمل تلك الفئة على عدد من العوامل الاساسية التى يوليها المستثمر أهمية خاصة، والتى من أهمها: مدى توفر مشروعات البنية التحتية ودرجة جودتها، مدى توفر خدمات النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية وتكلفتها، مصادر الطاقة المتاحة وتكاليفها، الأراضي المتاحة وموقعها وتكلفتها، كذلك نفقة عنصر العمل ومدى توافره، ومستواه التعليمي ومهاراته ومعدل إنتاجيته. بجانب العناصر المؤثرة على

سياسة مشروعات الأعمال والتى تندرج ضمن مكونات " مناخ الاستثمار".

ثالثاً : الطاقة أو المقدرة الاستيعابية للاقتصاد القومى

أى كمية رأس المال التى يمكن أن تستثمر بكفاءة أو بمعدل ربح مرتفع فى الدول المضيفة، وتتحدد من خلال ثلاثة عوامل أساسية، هى:

١) الامكانيات الاستثمارية المتاحة باقتصاد الدولة المضيفة، أى الفرص الاستثمارية.
٢) نوع وحجم العائد المطلوب على رأس المال المستثمر.
٣) القيود التى تحد من استغلال الامكانيات الاستثمارية المتاحة فى ذلك الاقتصاد. مع الاخذ فى الاعتبار، بأن عدم توفر كميات ملائمة من عناصر الانتاج بخلاف رأس المال، وكذا عدم توفر قدر كاف من المهارات الفنية والتنظيمية، وصغر حجم السوق، تشكل جميعها قيود تحد، بصورة قوية، من فرص انسياب التدفقات الاستثمارية بالمرونة المطلوبة.

رابعاً : العائد على الاستثمار

يعد العائد على الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أبرز العوامل المؤثرة على معدلات جذبه؛ إذ لا يقدم المستثمر على الاستثمار في الخارج إلا توقعًا لحصوله على العائد الاعلى بعد تعديله بمعدل المخاطر التجارية وغير التجارية، إلى جانب المحددات الاخرى الخاصة بمناخ الاستثمار والقدرة الاستيعابية للدولة المضيفة.

نخلص مما سبق إلى القول، بأن الاستثمار الأجنبي يعد دالة مركبة من عوامل ومحددات معقدة ومتشابكة، والتى تعمل مع بعضها البعض من خلال منظومة واحدة متكاملة، ومن ثم فإن تفاعلها أو تداعيها يخلق أوضاعًا معينة بمعطيات مختلفة تترجم محصلتها كعوامل جذب أو طرد للاستثمار الأجنبي. كما يتوقف الحجم المطلق

للحركات الدولية للاستثمارات الأجنبية على تفاعل ظروف عرض هذه الاستثمارات مع ظروف الطلب عليها.

أما **ظروف العرض** فتتوقف على الأحوال الاقتصادية السائدة بالدول المصدرة لهذه الاستثمارات مثل ظروف الرخاء والكساد، ومعدلات النمو الاقتصادي، وأسعار الفائدة...الخ، فعندما يتباطأ النمو الاقتصادي وتنخفض الأسعار ويعم الكساد وتظهر مشكلة فائض فى رؤوس الأموال، فإن ذلك يؤدى إلى خروج رؤوس الأموال بحثاً عن فرص للاستثمار المربح فى الخارج.

أما ظروف الطلب فتتمثل فى معدلات الربح المتوقع أن تغله هذه الاستثمارات في الدول المضيفة، فضلاً عن، مدى توافر العوامل والمحددات الأخرى الخاصة بالمناخ الاستثماري فى مجمله ومجموعة العوامل المرتبطة بالقدرة التنافسية للدولة المضيفة وبصفة خاصة حجم السوق ودرجة تطوره ومدى نمو وتطور السوق المالي فى الدول المضيفة[١].

[١] د. صفوت عبد السلام عوض الله: منظمة التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة للآثار المحتملة لاتفاق التريمز (TRIMs) على تطور حركة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، بدون تاريخ نشر، ص1781

الفصل الثاني

ضوابط الاستثمار الأجنبي المباشر فى مصر

يسعى هذا الفصل إلى دراسة وتحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر فى مصر– خاصة خلال فترة ما بعد عام ٢٠١١ – وتحليل آثار التغيرات السياسية والاجتماعية التى وقعت خلال تلك الفترة، وبحث آثارها على الظروف الاقتصادية عامة وعلى الاستثمار الأجنبي المباشر على نحو خاص.

علاوةً على، محاولة صياغة استراتيجية جديدة تساعد فى الخروج بالاستثمار الأجنبي المباشر فى مصر من هذا الواقع الحرج إلى آفاق أكثر رحابة، مسترشدين فى ذلك بأفضل التجارب الدولية تعظيمًا للاستفادة من مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر فى مصر لاسيما خلال الفترة الزمنية محل البحث والدراسة، وذلك على التفصيل التالي:

المبحث الاول: واقع الاستثمار الأجنبي فى مصر بعد عام ٢٠١١

المبحث الثاني: نحو استراتيجية أكثر كفاءة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر

المبحث الاول

واقع الاستثمار الأجنبي المباشر فى مصر بعد عام ٢٠١١

شهد حجم الاستثمار فى مصر تراجعًا ملحوظًا على مدى السنوات القليلة الماضية، وتحديدا خلال الفترة التى أعقبت التحولات السياسية والاجتماعية التى وقعت فى عام ٢٠١١ وما تبعها من تطورات مازال بعضها ينطوي على تهديدات اقتصادية واجتماعية وسياسية.

وتشير الاحصائيات إلى انخفاض نسبة الاستثمار من الناتج المحلى الإجمالي بنسبة (١٣,٦%) خلال الفترة من ٢٠١١- ٢٠١٤ حيث تراجع من (١٧,١٠%) عام ٢٠١١ إلى (١٤,١٨%) عام ٢٠١٣ و(١٤,٠٥%) عام ٢٠١٤ ثم يرتفع مرة أخرى فى عام ٢٠١٥ بنسبة (١٤,٧٨%). كما سجلت الفترة (٢٠١١- ٢٠١٥) متوسط استثمار كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي (١٥,٣٠%)[١]. ويوضح الشكل التالي نسب الاستثمار فى مصر من الناتج القومي فى الفترة من ٢٠١١ وحتى المتوقع فى ٢٠١٦.

[١] د. يوسف مسعداوى: تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر- مع اشارة لحالات بعض الدول العربية، أبحاث اقتصادية وادارية، بدون سنة نشر، ص ١٨٤.

الشكل رقم (١)

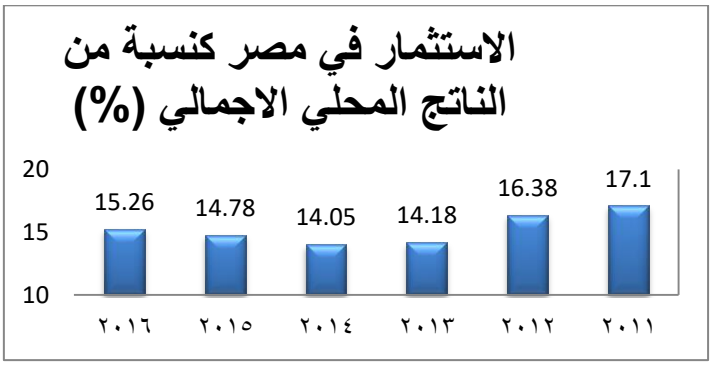

يفسر هذا التراجع الملحوظ فى حجم الاستثمار مجموعة من العوامل، أهمها: الاضطرابات السياسية والامنية التى وقعت على مدار تلك الفترة، اضافة إلى تراجع إيرادات السياحة والصناعات التحويلية والزراعة والنفط وتراجع الصادرات، انخفاض تحويلات العاملين فى الخارج.

وعلى الرغم مما سبق، تشير التوقعات إلى أن نسبة الاستثمار ستشهد ارتفاعا خلال عام ٢٠١٦ لتصل إلى (١٥,٢٦%) من الناتج المحلى، وذلك بسبب الاصلاحات التشريعية والضريبية والهيكلية وعودة الاستقرار السياسي والاقتصادي، الامر الذى دفع وكالات تصنيف الائتمان العالمية إلى رفع التقييمات السيادية والتفاؤل بشأن الرؤية المستقبلية للبلاد.

الاستثمار الأجنبي المباشر فى مصر

أثرت الاحداث والتوترات السياسية والامنية التى وقعت فى مصر عام ٢٠١١ بصورة سلبية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تراجع إلى (٤٨٣) مليون دولار عام ٢٠١١ بعد ما كان قد سجل (٦,٣٨٦) مليون دولار عام ٢٠١٠ حيث سارع المستثمرون والشركات الاجنبية بالانسحاب من السوق المصرية.

١٥- تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر فى مصر

الا أن تلك التدفقات قد شهدت تحسنا وان كان على نحو لا يتناسب مع حجم الفرص التى يتيحها الاقتصادي المصري، حيث ارتفعت بنسبة (١٤,١%) من (٤,١٩٢) مليون دولار عام ٢٠١٣ (أى ما يعادل ١,٥٤%) من الناتج المحلى الإجمالي الاسمى المصري إلى (٤,٧٨٣) مليون دولار عام ٢٠١٤ (بما يعادل ١,٦٧%) من الناتج المحلى الإجمالي. أى بنسبة (١٠,٩%) من الإجمالي العربي البالغ ٤٤ مليار دولار.

ويبين الجدول رقم (١) الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة إلى مصر خلال الفترة من عام ٢٠٠٣إلى ٢٠١٥، إذ بلغ إجمالي عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر فى مصر خلال تلك الفترة(٧٤٠) مشروعا تنفذها (٥٥٠) شركة عربية وأجنبية، ساهمت فى توظيف (٢٠٦ ألف) عامل وبتكلفة اجمالية حوالى (١٢١,٣) مليار دولار.

الشكل رقم (٢)

تطور تدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر الواردة إلى مصر (مليون دولار)

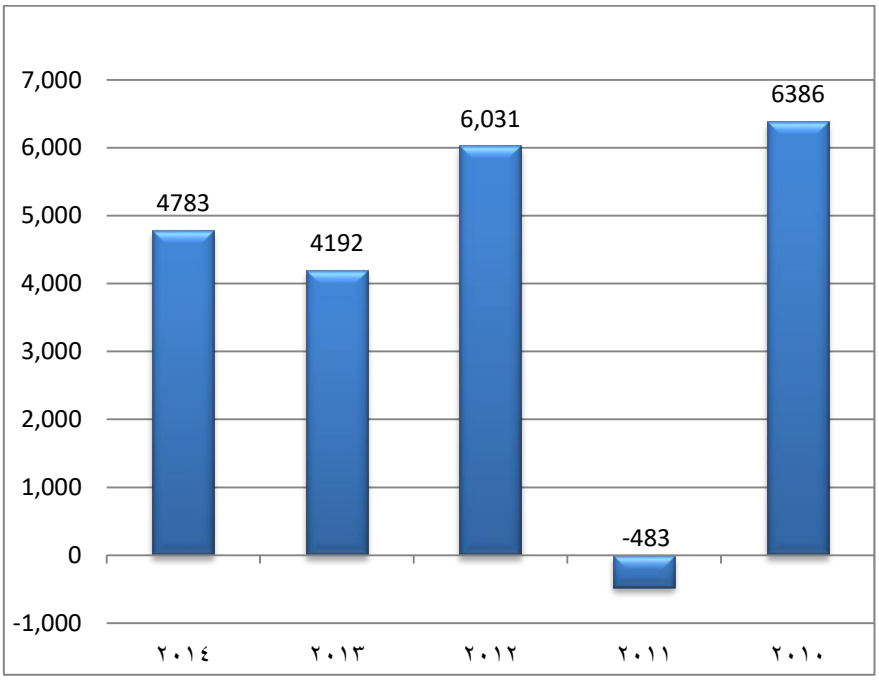

جدول رقم (١) : الاستثمارات الواردة إلى مصر خلال الفترة يناير/ كانون الثانى ٢٠٠٣– مايو/ أيار ٢٠١٥[١]

الترتيب	الدولة المصدرة	عـــــــدد الشركات	عـــــــدد المشروعات	عدد الوظائف	التكلفـة(مليـون دولار)
١	الامارات	٦٤	٩٩	٤٤,٨٢٧	٣٢,٣٧٨
٢	قطر	٦	٩	٧,٩٦٤	١٤,٧٦٩
٣	اليونان	٧	٩	٥,٣٥٩	١٠,٩٢٣
٤	المملكة المتحدة	٤١	٥٩	٩,٠٨٣	٦,٩٦٨
٥	الكويت	١٦	٢٢	١٧,٦٧٨	٥,٧٧١
٦	الولايات المتحدة	٨٦	١٠٢	١٥,٣٨٤	٥,٠٩٠
٧	فرنسا	٣٠	٦٤	٦,٤٣٣	٤,٩٢١
٨	الهند	٢٨	٣١	٨,٧٥٧	٤,٤٨٥

[١] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

١٥- تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر فى مصر

٩	ألمانيا	٢٣	٢٥	٥,٩٠٨	٣,٨٩٧
١٠	البحرين	٤	٤	١,٠٥٨	٣,٧١١
١١	إيطاليا	٢٠	٢٣	٥,٠٢٩	٣,٢٥٤
١٢	كندا	١٣	١٥	٣,٣٥١	٣,٢٠٣
١٣	السعودية	١٩	٤١	١٢,٢٠٥	٢,١٨٠
١٤	كرواتيا	١	١	١٤٦	٢,٠٠٨
15	سويسرا	١٤	١٩	٤,٩١٠	١,٨٣٥
١٦	اسبانيا	٢٤	٢٧	٧,١٠١	١,٨٣٢
١٧	إيران	٢	٣	٣,٨٦٤	١,٥٥٢
١٨	هولندا	٥	٨	١,٥٧٩	١,٤١٨
19	الصين	١٥	١٧	٤,٠٩٨	١,٠٢٩
٢٠	كوريا الجنوبية	١٠	١٣	٧,٧٣٠	٨٦٧
21	هونغ كونغ	٤	٦	١,٩٦٧	٨٤٢
٢٢	تركيا	١٤	١٦	٤,٩٠١	٨٤٠
٢٣	اليابان	١٢	١٣	٥,٣٠٦	٧٨٤
24	روسيا	١٢	١٢	٤,٩٨٤	٦٧٧
٢٥	تايلاند	٥	٥	١,٦٦٩	٦٤٨
٢٦	سنغافورة	٦	٨	٧٤٨	٥٣٨
٢٧	استراليا	٦	٧	١,٧٦٦	٥١٩
28	النرويج	٤	٤	٤٢٧	٤٨٢
٢٩	جنوب أفريقيا	٥	٥	٥٣٤	٤٣٨
٣٠	تشيلى	٣	٣	٢٦٤	٣٥٧
	أخرى	٥١	٧٠	١٠,٧٢٧	٣,٠٦٣
	الإجمالى	٥٥٠	٧٤٠	٢٠٥,٧٥٧	١٢١,٢٧٨

وحسبًا للتكلفة الاستثمارية للمشروعات تأتى دولة الامارات العربية المتحدة وقطر واليونان والمملكة المتحدة والكويت كأكبر خمس دول مستثمرة فى مصر، بما يعادل (٥٨,٤%) من إجمالي الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

الشكل رقم (٣)

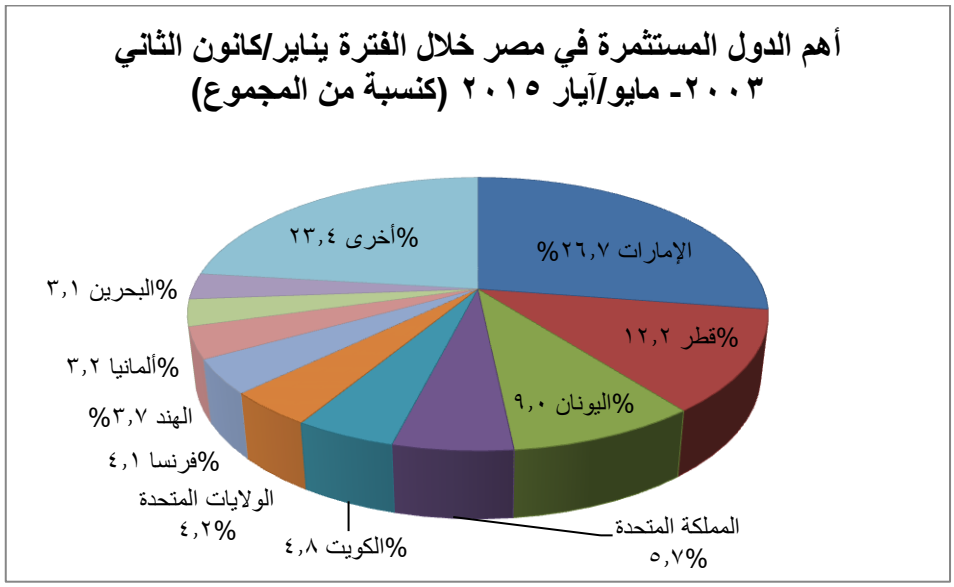

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإتمان الصادرات

أما من حيث عدد الشركات فنجد أن الولايات المتحدة تتصدر القائمة بعدد (٨٦ شركة) و(١٠٢) مشروعا تم تنفيذها فى مصر خلال الفترة المشار إليها. تلتها الامارات العربية المتحدة بعدد (٦٤) شركة و(٩٩) مشروعا.

ويبين الجدول رقم (٢) ترتيب أكبر ١٠ شركات تنفذ مشروعات استثمارية فى مصر خلال الفترة من عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠١٥، كما يبين عدد المشروعات التى تقوم بها تلك الشركات، وعدد الوظائف التى خلقتها، ويتضح من ذلك حجم هيمنة الشركات الخليجية على هذا القائمة.

جدول رقم(٢)

أهم عشرة شركات مستثمرة فى مصر خلال الفترة يناير/ كانون الثانى٢٠٠٣- مايو/ أيار ٢٠١٥[١]

الترتيب	الشركة	عدد المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة (مليون دولار)
١	Barwa Real Estate	٢	٦,٠٠٠	١٠,٠٠٠
٢	Al-Futtaim Group	٦	٨,٦٨٩	٥,٧٨٢
٣	DAMAC Holding	٢	٣,٠١٨	٥,٤٢٨
٤	Dana Gas	٧	١,٢٣١	٥,٣١٩
٥	British Gas Group	٣	١,٣٥٦	٣,٥٥٠
٦	Emaar Properties	٥	٧,١١٢	٢,٩٧٩
٧	Majid Al Futtaim Group	٩	١٠,٦٤٥	٢,٦٠٩
٨	RWE	٣	٥٧٤	٢,٥٥٩
9	Crescent Petroleum	٤	١,٥١٧	١,٨٢٧
10	Emirates Telecommunication(Etisalat)	٢	١,٠٥٦	١,٥٥٠
	Other Companies	٦٩٧	١٦٤,٥٥٩	١٢١,٢٧٨
	الاجمالى	٧٤٠	٢٠٥,٧٥٧	١٢١,٢٧٨

أما فيما يتعلق بأهمية القطاعات التى تم الاستثمار بها خلال الفترة المذكورة نجد أن قطاع العقارات جاء فى الصدارة بنسبة (٣٢,٤%) بينما احتل قطاع النفط والغاز المرتبة الثانية بنسبة (٣٠,١%) ثم المواد الكيميائية بنسبة (٩,٦%) ثم السياحة والفنادق بنسبة (٤,٠%). وقد ترتب على الاستثمارات فى تلك القطاعات الاربعة خلق حوالى (٨٢ألف) وظيفة خلال الفترة المذكورة.

وفيما يتعلق بصافي الاستثمارات الاجنبية المباشرة فى مصر، فنجد أنها قد

[١] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

شهدت انخفاضا بلغت نسبته (٦٧,٦%) إذ بعد أن بلغت (٦,٧٥٨) مليون دولار فى السنة المالية ٢٠١٠|٢٠٠٩ وصلت إلى (٢,١٨٩) مليون دولار فى السنة المالية ٢٠١١|٢٠١٠ متأثرًا بما اندلع من توترات واضطرابات أمنية وسيادة حالة من عدم اليقين والثقة لدى المستثمرين، خاصة الاجانب منهم؛ حيث انخفضت التدفقات للداخل بنسبة (١٣,٠%) أى من (١١,٠٠٨)مليون دولار إلى (٩,٥٧٤) مليون دولار خلال الفترة نفسها.

بينما نلاحظ أن التدفقات للداخل قد ارتفعت بنسبة (٣٤,٥%) لتصل إلى (١٢,٩١٣) مليون دولار خلال السنة المالية ٢٠١٥|٢٠١٤ وذلك فى أعقاب عودة الاستقرار إلى مصر وما تم تبنيه من سياسات وقرارات وما تم اصداره من تشريعات أثرت بصورة ايجابية على مناخ الاستثمار خلال العامين الماضيين.

جدول رقم (٣)

الاستثمارات الواردة إلى مصر حسب التوزيع القطاعى خلال الفترة يناير/كانون الثانى ٢٠٠٣-مايو/أيار ٢٠١٥[١]

الترتيب	القطاع	عدد الشركات	عدد المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة (مليون دولار)	النسبة من الاجمالى
١	العقارات	٢٨	٣٤	٥١,١٩٩	٣٩,٢٤٠	٣٢,٤
2	الفحم والنفط والغاز الطبيعى	٤٥	٧٠	١٣,٨٥٤	٣٦,٥٦٣	٣٠,١
٣	المواد الكيميائية	٢٦	٣١	٧,٩١٢	١١,٦٨٧	٩,٦
4	الفنادق والسياحة	٣٦	٤٣	٩,٠٨٤	٤,٨٥١	٤,٠
٥	الطاقة المتجددة/ البديلة	٥	٥	٩٨٢	٤,٣٩٣	٣,٦
٦	الغذاء والتبغ	٣٩	٥٣	١٦,٨٠٢	٢,٥٣٣	٢,١
٧	الاتصالات	٢٧	٣٠	٣,٧٦٩	٢,٤٨٠	٢,٠
8	البلاستيك	١٧	١٧	٨,٧٥٨	١,٨٩٥	١,٦
9	الخدمات المالية	٥٤	١٢١	٤,٢١١	١,٨٤٥	١,٥
10	التخزين	٥	٧	٢,٨٤٠	١,٧٩٢	١,٥
	أخرى	٢٦٨	٣٢٩	٨٦,٣٤٦	١٤,٠٠٠	١١,٥
	الاجمالى	٥٥٠	٧٤٠	٢٠٥,٧٥٧	١٢١,٢٧٨	

[١] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات

١٥- تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر فى مصر

أما عن التوزيع القطاعي لإجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى مصر، نجد أن قطاع البترول قد استحوذ على أكثر من (٦٠%) من إجمالي التدفقات الواردة خلال الفترة يوليو/مارس من السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥، يليه قطاع الخدمات بنسبة بلغت (حوالي ١٢%)، فالتشييد والبناء (٦%)، وأخيرا قطاع الصناعة بنسبة (٢٠%).

وفيما يتعلق بمصادر الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى مصر فنجد أنه خلال الخمس سنوات الماضية قد بلغ إجمالي الاستثمارات المتجهة من الاتحاد الأوروبي إلى مصر حوالى(٣٤,٨) مليار دولار ويحتل بذلك مقدمة القائمة، تلته المملكة المتحدة (٢٤,٦) مليار دولار، فالولايات المتحدة (٨,٩) مليارات دولار، فبلجيكا (٤,٩) مليارات دولار.

وتجدر الاشارة هنا، إلى أنه على الرغم من تراجع الاستثمارات الاجنبية الواردة خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣، شهد مؤشر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر تحسنا ملحوظًا خلال العامين الماضيين، وذلك بسبب ما تم أخذه من اجراءات وما تم تبنيه من سياسات انعكست بصورة ايجابية على مناخ الاستثمار وجذبها للمستثمرين. حيث شهدت الاستثمارات الواردة من كل من الصين، وأسبانيا، وكوريا، ولوكسمبورغ، وإيطاليا ارتفاعًا، في حين تراجعت الاستثمارات الواردة من بعض الدول الاوروبية وبصفة خاصة، الواردة من اليونان التى تأثرت بظروفها المالية الحرجة.

الشكل رقم (٤)الاستثمارات الاجنبية فى مصر(مليون دولار)

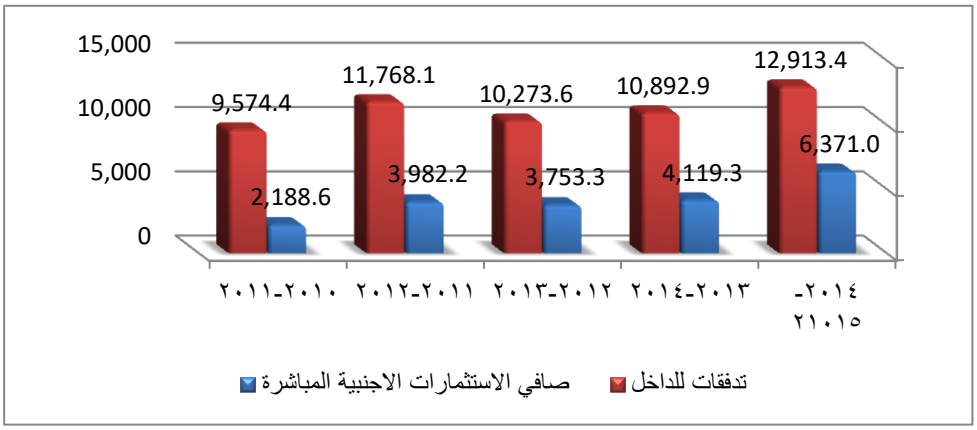

جدول رقم (٤)

الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة إلى مصر وفقا للدول (مليون دولار)[١]

الدولة / السنة	٢٠١١- ٢٠١٠	٢٠١١- ٢٠١٢	٢٠١٢- ٢٠١٣	٢٠١٣- ٢٠١٤	٢٠١٤- ٢٠١٥	المجموع
الاتحـــــــــاد الاوروبى	٦,١١٤,٥	٩,٥١٠,٤	٥,٦٢٤,٦	٦,٦٤٧,١	٦,٨٨٩,٧	٣٤,٧٨٦٣
المملكة المتحدة	٤,٣٠٧,١	٥,٨١٩,٧	٣,٩٩٧,٤	٥,١١٥,٦	٥,٣٥٦,٩	٢٣,٥٩٦,٧
الولايات المتحدة	١,٧٩٠,٥	٥٧٧,٦	٢,١٨٢,٩	٢,٢٣٠,٣	٢,١١٥,٨	٨,٨٩٧,١
بلجيكا	٧٧٦,٧	٢,٠٨٩,٢	٧١٩,٦	٦١٧,٠	٦٦٣,٨	٤,٨٦٦,٣
فرنسا	٢٢٧,٠	٣١٥,٦	٢٦٦,١	٣٤٧,٤	٢٣٠,٢	١,٣٨٦,٣
هولندا	١٤٥,٦	٤٠٩,٤	١٦٣,٥	١٩٢,٤	١٨١,٦	١,٠٩٢,٥
ألمانيا	٢٧٤,٥	٢٠٢,٥	١٨٦,٤	١٩٤,٢	١٩٠,٢	١,٠٤٧,٨
سويسرا	١٥٨,٥	١٢٤,٨	١١٥,٤	٩٤,٥	١٦٥,٠	٦٥٨,٢
إيطاليا	٢٤٦,٥	١٩٣,٣	٧٥,١	١٦,٨	٣٧,١	٥٦٨,٨
السويد	١,٨	٣٠٩,٦	٣٩,٩	١٤,٢	١٠,٧	٣٧٦,٢
تركيا	٢٧,٢	١٢,٥	١٦٩,٢	٣١,٠	٤٤,٣	٢٨٤,٢
اليابان	٢٧,٤	٣٦,٧	٩٨,٤	٦٦,٤	٥٠,٦	٢٧٩,٥

[١] البنك المركزي المصري.

كوريا	٤,٤	٤,٦	٢٣,٩	٤٧,٣	١٦٣,٥	٢٤٣,٧
الصين	٤٨,٠	٧٣,٦	٤٨,٨	٦,٣	٦٠,٥	٢٣٧,٢
لوكسمبورغ	٠,٧	٣,١	٦,٢	٤٦,٩	١٤١,٠	١٩٧,٩
أسبانيا	٤٦,٥	٦١,٠	٣٠,٤	٥,٥	٢٨,٤	١٧١,٨
اليونان	٤١,٢	٥٥,٦	١٨,٤	٤٦,١	٤,٥	١٦٥,٨

الاستثمارات العربية في مصر

تشير الاحصائيات للفترة من ٢٠٠٣ – ٢٠١٥ إلى تصدر مصر قائمة الدول العربية المستقبلة لتدفقات الاستثمارات العربية البينية، إذ استحوذت على مشروعات بقيمة (٩٩,٢٤٨) مليون دولار بما يعادل (٢٦,٨%) من إجمالي قيمة مشروعات الاستثمار العربية البينية البالغة (٣٦٩,٧٣٩) مليون دولار خلال تلك الفترة.

وقد جاءت دول الخليج العربي في مقدمة الدول العربية المستثمرة في مصر، إذ بلغت الاستثمارات الاماراتية، على سبيل المثال، حوالى ٧٢,٧%) من إجمالي الاستثمارات العربية المنفذة في مصر خلال الفترة المشار إليها، تلتها الاستثمارات القطرية بنسبة بلغت (١٤,٩%) فالكويتية بنسبة (٥,٨%) فالبحرينية (٣,٧%) فالسعودية (٢,٢%).

بينما جاءت مصر في المرتبة الثالثة ضمن قائمة الدول المستقبلة لمشروعات الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة ٢٠٠٣– ٢٠١٥ وذلك باستحواذها على (٢١٩) مشروعا من إجمالي (٢,٢٤٦) مشروعا وبحصة (٩,٨%) قامت الامارات ب (١١٢) مشروعا في ذات الفترة المذكورة ثم تلتها المملكة العربية السعودية ب(٤١) مشروعا، ثم الكويت (٢٢) مشروعا فلاردن (١٤)، فلبنان (١٠) مشروعات فقطر (٩) مشاريع.

وفيما يتعلق بحجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة إلى مصر من الدول العربية في السنوات الخمس الماضية فنجد أنها قد بلغت (٧,٦٥٢) ملايين دولار. ويوضح الجدول التالى ترتيب الدول العربية المستثمرة في مصر وحجم استثماراتها خلال السنوات الخمس الماضية وقد جاءت دولة الامارات العربية المتحدة في المرتبة الاولى بحجم استثمارات بلغ (٣,٢٣٥) مليون دولار، تلتها السعودية (١,٥٧٢) مليون دولار، فالبحرين (٨١٢) مليون دولار ، فقطر (٨٠٦) مليون دولار، ثم الكويت (٥٣٥) مليون دولار.

وتشير احصائيات عام ٢٠١٥ إلى ارتفاع صافى الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة إلى مصر من الدول العربية بنسبة (١٠٧%) ليصل إلى (٢,٦٦٨) مليون دولار بعد أن سجل انخفاضا بنسبة (١١,٦%) خلال السنة المالية ٢٠١٤– ٢٠١٣ حيث ارتفعت الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى مصر خلال السنة المالية ٢٠١٥– ٢٠١٤ من كل من الامارات العربية المتحدة بنسبة (٢٤٤,٦%) والسودان (١٧٥,٠%) والسعودية (١٢٨,٢%) والكويت (٨٢,٧%) واليمن (٢٨,٠%) ولبنان (١٤,١%) وفى المقابل انخفضت من كل من سلطنة عمان ، وقطر، وليبيا، الاردن، والبحرين وتونس بنسبة ملحوظة بلغت (٨٢,١%).

ويعكس ذلك التطور الاجراءات الهامة التى تم تنفيذها من قبل الحكومة المصرية ساهمت في زيادة جاذبية بيئة الاستثمار في مصر.

وخلال الفصل الاول من السنة المالية ٢٠١٦– ٢٠١٥ نجد أن مجموع الاستثمار الاجنبية المباشرة التى وردت إلى مصر قد ارتفعت من (٢,٥٩٦) مليون دولار في الفصل الرابع من السنة المالية ٢٠١٥– ٢٠١٤ إلى (٢,٩٣٣) مليون دولار.

١٥- تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر فى مصر

وفى المقابل، يلاحظ انخفاض الاستثمارات الواردة من الدول العربية بنسبة (٢٥,٧%) من (٤٧٠,٨) مليون دولار إلى (٣٥٠,٠) مليون دولار في الفترة نفسها. وذلك بسبب تداعيات انخفاض أسعار النفط على اقتصاديات دول الخليج وفوائضها المالية، ومن ثم قدرتها على الاستثمار، حيث تراجعت الاستثمارات الواردة إلى مصر من الكويت بنسبة (٨٠,٣%)، والسعودية بنسبة(٤٠,٢%) والإمارات العربية المتحدة بنسبة (٤,٩%) خلال الفترة المذكورة .

جدول رقم (٥)

صافى الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة إلى مصر من الدول العربية (مليون دولار)[١]

الدولة/ السنة	٢٠١٠-٢٠١١	٢٠١١-٢٠١٢	٢٠١٢-٢٠١٣	٢٠١٣-٢٠١٤	٢٠١٤-٢٠١٥	المجموع
الامـــارات العربيـــة المتحدة	٤١٠,٨	٥٥٩,٨	٤٨٠,٦	٤٠١,٢	١,٣٨٢,٥	٣,٢٣٤,٩
السعودية	٢٠٦,٣	٢٤٠,٤	١٩١,٧	٢٨٤,٤	٦٤٩,١	١,٥٧١,٩
البحرين	٦٦,٢	١٥٢,٥	٢٦٢,٧	١٩٣,٧	١٣٦,٥	٨١١,٦
قطر	١٩١,٥	٣٤,٩	٣٧٥,٦	١٠٩,١	٩٤,٤	٨٠٥,٥
الكويت	٥٨,٦	٦٣,٥	٤٦,٤	١٢٩,٦	٢٣٦,٨	٥٣٤,٩
لبنان	١٨,٤	٤٨,١	٢٦,١	٨٧,٧	١٠٠,١	٢٨٠,٤
الاردن	٣,٠	١٠,٧	١٤,٦	٢٢,٠	١٧,٥	٦٧,٨
سلطنة عمان	١١,٩	١٣,٣	١٠,٩	١٣,٤	١١,٦	٦١,١
ليبيا	١٢,٤	٥,٣	٥,٠	١١,٦	١٠,٠	٤٤,٣
اليمن	١٤,٨	٢,٧	٣,٥	٣,٥	٣,٢	٢٦,٧
تونس	٣,٨	٥,٥	٢,٠	٦,٧	١,٢	١٩,٢
السودان	٠,٤	٠,٦	١,١	٠,٨	٢,٢	٥,١
أخرى	٥٤,٥	٤٨,٤	٣٦,٢	٢٧,٤	٢٢,٤	١٨٨,٩
مجموع الدول العربية	١,٠٥٢,٦	١,١٨٥,٧	١,٤٥٦,٤	١,٢٩٠,١	٢,٦٦٧,٥	٧,٦٥٢,٣

[١] البنك المركزي المصرى.

أهم الاستثمارات الجارى تنفيذها فى مصر

ارتفعت الاستثمارات المنفذة في مصر خلال العام الماضي بنسبة (١٨,٤%) أى من حوالي (٣٧,٠) مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ إلى (٤٣,٨) مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ (وبنسبة ٣٨,١% بالجنيه المصري). حدث ذلك بفضل زيادة الاستثمارات المنفذة من القطاع العام بنسبة (٤٢,٦%) بالجنيه المصري و(٣٤,١%) بالدولار الأميركي خلال السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥.

وقد شهدت مساهمة القطاع العام المصري ارتفاعًا ملحوظًا خلال السنة المالية ٢٠١٤|٢٠١٥ مقارنة بمساهمته خلال السنة المالية ٢٠١١|٢٠١٢ أى من نسبة (٣٨,٢%) من إجمالي الاستثمارات المنفذة في مصر إلى نسبة(٤٢,٨%) وذلك مقابل انخفاض مساهمة القطاع الخاص من (٦١,٨%) إلى (٥٧,٢%) خلال ذات الفترة. تركزت الاستثمارات المنفذة من القطاع الخاص في الغاز الطبيعي بنسبة (١٧,٠%) وفي صناعات تحويلية أخرى (١٨,٧%)، بينما تركزت استثمارات الشركات العامة في قطاع الكهرباء (بنسبة ٣٩,٩%). واستحوذت قناة السويس على ٥٥,٢% من استثمارات الهيئات الاقتصادية، بينما تركزت استثمارات الحكومة في قطاع النقل والتخزين بنسبة (٢١,٤%) وبلغت نسبة الاستثمارات المنفذة في قطاع الصناعات التحويلية الأخرى نحو (١٢,٦%) من إجمالي الاستثمارات المنفذة خلال السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥، يليها القطاع العقاري (١٠,٧%)، والنقل والتخزين (١٠,٥%)، والغاز الطبيعي (١٠,٣%)، وقناة السويس (٩,٠%).

١٥- تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر فى مصر

جدول رقم (٦) تطور الاستثمارات المنفذة فى مصر حسب الجهة[١]

	٢٠١٠ -٢٠١١	٢٠١١-٢٠١٢	٢٠١٢-٢٠١٣	٢٠١٣-٢٠١٤	٢٠١٤-٢٠١٥
مليون جنيه					
القطاع الخاص	١٤١,٦٧٦,١	١٥٣,٥٢٢,٥	١٤٥,٧١٢,٢	١٦٤,٩٤٦,٩	١٩٠,٩٤٧,٤
القطاع العام	٨٧,٣٩٠,٣	٩٢,٥٤٥,٧	٩٥,٩٠٠,٠	١٠٠,١٤٤,٤	١٤٢,٧٦٢,٥
الشركات العامة	٢٨,٠٩١,٩	٣٢,٩٠٧,٥	٢٤,٢٩٧,٩	٢٥,٢٧٧,١	٢٦,٣١٦,٦
الهيئات الاقتصادية	١٩,٤١٧,٥	٢٣,٠٨٦,٢	٣٢,٠٨٦,٢	٢٣,٧٧٢,١	٥٤,٦٩٦,٠
القطاع الحكومى	٣٩,٨٨٠,٩	٣٥,٩١٧,٦	٣٩,٥١٥,٩	٥١,٠٩٥,٢	٦١,٧٤٩,٩
المجموع	٢٢٩,٠٦٦,٤	٢٤٦,٠٦٨,٢	٢٤١,٦١٢,٢	٢٦٥,٠٩١,٣	٣٣٣,٧٠٩,٩
مليون دولار					
القطاع الخاص	٢٣,٧٢٩,٩	٢٥,٣٣٣,١	٢٠,٧٢٧,٦	٢٣,٠٢٧,٦	٢٥,٠٦٦,٩
القطاع العام	١٤,٦٣٧,٤	١٥,٢٧١,٢	١٣,٦٤١,٨	١٣,٩٨٠,٨	١٨,٧٤١,٤
الشركات العامة	٤,٧٠٥,٢	٥,٤٣٠,١	٣,٤٥٦,٤	٣,٥٢٨,٨	٣,٤٥٤,٨
الهيئات الاقتصادية	٣,٢٥٢,٣	٣,٩١٤,٢	٤,٥٦٤,٣	٣,٣١٨,٧	٧,١٨٠,٣
القطاع الحكومى	٦,٦٧٩,٨	٥,٩٢٦,٨	٥,٦٢١,٢	٧,١٣٣,٢	٨,١٠٦,٣
المجموع	٣٨,٣٦٧,٣	٤٠,٦٠٤,٣	٣٤,٣٦٩,٥	٣٧,٠٠٨,٤	٤٣,٨٠٨,٣

جدول رقم (٧)

الاستثمارات المنفذة فى مصر خلال العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ حسب القطاعات والجهات

(مليون دولار)[٢]

	القطاع الخاص	الشركات العامة	الهيئات الاقتصادية	القطاع الحكومي	الإجمالي
تحويلية أخرى	٤,٦٩٩,٠	٨٠١,٥	٢,٩	١٦,٢	٥,٥١٩,٦
الانشطة العقارية	٤,٠٥٦,٤	٠,٠	٢٠,٩	٦٠٥,١	٤,٦٨٢,٥
النقل والتخزين	١,٧٧٩,٨	٥٢٩,٧	٥٦٢,٤	١,٧٣٤,٩	٤,٦٠٦,٨
الغاز الطبيعى	٤,٢٦٢,٢	٢٥٥,٢	١,٢	٠,٠	٤,٥١٨,٦
قناة السويس	٠,٠	٠,٠	٣,٩٦١,٢	٠,٠	٣,٩٦١,٢
تسويات	٠,٠	٠,٠	١,٩٧٨,٣	٧٦٢,٠	٢,٧٤٠,٤

[١] البنك المركزي المصرى.

[٢] البنك المركزي المصرى.

الكهرباء	١٩٦,٩	١,٣٧٩,٧	١٩٣,٨	٧٥٨,٤	٢,٥٢٨,٨
خدمات أخرى	٩٢٦,٢	١٦,١	٣٥,٤	١,٥٤٨,٩٠	٢,٥٢٦,٥
استخراجات أخرى	١,٨٢٩,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٨٢٩,٠
تجارة الجملة والتجزئة	١,٧٧٢,٢	٢٤,٢	٩,٥	٢,٣	١,٨٠٨,٣
الاتصالات	١,٧٢٣,٠	٠,٠	٢٢,٥	١٨,٥	١,٧٦٤,٠
الزراعة والأخرى الاستصلاح	١,٠٧٦,٦	٠,٠	٢٣,٤	٦٤٤,٥	١,٧٤٤,٤
خدمات التعليم	٦٥٣,٢	٠,٠	١٩,٩	٥٧١,٦	١,٢٤٤,٦
الخدمات الصحية	٥١٨,٥	٠,٠	٣٢,٣	٣٨٨,٣	٩٣٩,٢
الصرف الصحى	٠,٠	٠,٠	١١٩,٩	٦٤٩,٨	٧٦٩,٧
المعلومات	٦٤٦,٥	٠,٣	٣٠,٨	٣٠,٤	٧٠٨,١
المياه	٠,٠	١,٨	١٥٩,٩	٣٦٤,٤	٥٢٦,١
التشييد والبناء	٣٦٧,٦	١١٤,٢	١,٣	٥,٢	٤٨٨,٢
البترول الخام	٣٢٨,٧	١١٥,٨	٠,٧	٠,٠	٤٤٥,٢
السياحة	٢٣١,٠	٣٥,٤	٣,٢	٢,٧	٢٧٢,٤
الوساطة المالية والتأمين والضمان الاجتماعى	٠,٠	٩٥,٨	٠,٧	٣,٣	٩٩,٨
تكرير البترول	٠,٠	٨٥,٢	٠,٠	٠,٠	٨٥,٢
الاجمالى العام	٢٥,٠٦٦,٩	٣,٤٥٤,٨	٧,١٨٠,٣	٨,١٠٦,٣	٤٣,٨٠٨,٣

المبحث الثاني

نحو استراتيجية أكثر كفاءة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر

إن صياغة أية استراتيجية لإدارة الاستثمار الأجنبي المباشر ينبغي أن تقوم بالأساس على ركنيين رئيسيين: **أولهما**، تشخيص أبرز المعوقات والعقبات التي تحول دون تقدم الاستثمار الأجنبي المباشر فى مصر حاليًا، مع إيجاد الحلول المناسبة لها.

ثانيهما، تطبيق حزمة من الحوافز تتلاءم وطبيعة الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها مصر، بجانب تبنى سياسة عامة واضحة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر تدرك أهمية دوره بذات القدر الذى تتقن فيه مهارة توظيفه على النحو الامثل.

بناء على ما سبق، يشتمل هذا المبحث على المطلبين التاليين:

المطلب الأول: معوقات الاستثمار الاجنبى المباشر فى مصر.

المطلب الثانى: آليات زيادة تنافسية مناخ الاستثمار الاجنبى فى مصر.

المطلب الأول

معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر فى مصر

يلزم قبل الحديث عن آليات تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر بمصر دراسة

وتحليل أهم المشكلات الحالية التى يعانى منها مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر فى مصر، والتى أثرت على كفاءته وتنافسيته على نحو تمكننا مراجعة احصائيات وبيانات معدلات حجم التدفقات الاستثمارية الواردة إلى مصر فى السنوات الاخيرة من التعرف بيسر على هول جثامته.

ومن جهة أخرى، يصعب تصور نجاح أية آليات أو سياسات أو اجراءات جديدة يتم تطبيقها دون مراجعة كاملة لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر فى مصر وتحريره من تلك المعوقات والتحديات أولاً وذلك حتى لا تفقد الاليات الجديدة والمقترحة قدرتها على النجاح بسبب تطبيقها فى مناخ غير سليم أو ملئ بالتناقضات والتحديات المكبلة.

وبداية، يصعب عذو تراجع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر– قياسًا على ما حققته العديد من الدول النامية– لعامل واحد فقط، بل توجد مجموعة من العوامل المتنوعة التى يساهم كل منها بدور فى رسم الصورة الحالية عن مجمل أداء للاستثمار الأجنبي المباشر فى مصر.

وفيما يلى نحاول التعرف بدقة على طبيعة تلك العوامل، وتحديد مسؤولية كل منها، حتى يسهل اختيار واقتراح آليات التحفيز والجذب الاكثر ملائمة، وذلك على التفصيل التالي:

١- عدم الاستقرار الأمني

على الرغم من التحسن الملحوظ الذى طرأ على الوضع الأمني في مصر خلال مؤخرًا، إلا أنه لا يمكن الجزم بأن المناخ الأمني السائد حاليًا يقدم للمستثمر الصورة التى تدفعه للسعى للاستثمار في مصر.

إذ ما تزال بعض الحوادث والعمليات الارهابية– المحدودة الاثر والتأثير – والتى تقع بين الفينة والاخرى تضاعف من عدم شعور المستثمر الأجنبي بالأمن التام، وتدفعه نحو إعادة التدبر ماليًا في قراره بالاستثمار في مصر.

٢- **عدم استقرار سعر الصرف**

لقد أثبتت التجارب الحديثة أن تقلبات أسعار الصرف تؤدى إلى مخاطر اقتصادية جامه، سواء على المستوى الكلى أم الجزئي، فعلى المستوى الكلى قد تتسبب فى حدوث التضخم، وأما على المستوى الجزئي فقد تؤثر على بقاء المشروع من عدمه عن طريق تأثيرها على حجم المكاسب التى يحققها[١].

وتعد مشكلة عدم استقرار سعر الصرف أحد أبرز المشكلات الاقتصادية التى تواجهها الحكومة المصرية على مدى السنوات القليلة الماضية، ورغم السياسات والاجراءات المبذولة مازال تفاوت أسعار وأماكن تبادل الصرف حقيقة قائمة وملموسة.

مما أدى إلى إحجام المستثمرين، وذلك، لعدم دقة تقديرات دراسات جدوى المشروعات التى يتم اجراؤها في ظل التقلب السريع لأسعار الصرف؛ حيث تزداد فرص الدول المضيفة للاستثمار الاجنبى كلما كانت أسعار الصرف لديها أكثر استقرارا. ويوضح الشكل التالي كيف كان تغير سعر الصرف الدولار مقابل الجنيه في السنوات الاخيرة الاعلى تسجيلاً منذ عام ١٩٩١.

---

[١] الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية: التحولات الجديدة فى خارطة الاستثمار العالمية والعربية الفرص والتحديات(٢٠١٣- ٢٠١٤) تقرير الاستثمار السنوي الخامس، يوليو ٢٠١٤، ص ٣٣.

الشكل رقم (٥)[١]

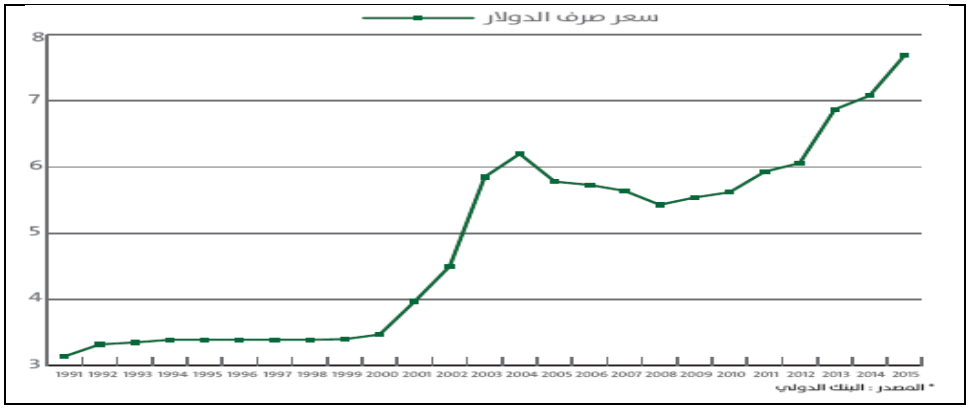

٣- عدم وجود خريطة استثمارية متكاملة:

يشكل عدم وجود خريطة بالفرص الاستثمارية المتاحة داخل حدود الدولة أولى العوامل الطاردة للاستثمار الاجنبى المباشر، ولا يعنى ذلك بأي حال من الاحوال، مجرد وضع بعض الافكار العامة والتصورات المبدئية لإمكانية الاستثمار في بعض القطاعات، انما يلزم عمل دراسات مستوفاه، مدعمة بأحدث الاحصائيات والبيانات الحديثة، يضطلع بها فريق من المتخصصين الذين يملكون القدرة على صياغة هذه الدراسات بالأساليب التى تخاطب عقول ومصالح المستثمرين، بحيث لا يجد المستثمر نفسه مضطرًا في نهاية الامر إلى، بذل جهد كبير فى سعيه للتعرف على الفرص الاستثمارية المتاحة.

كما أن من شأن ذلك، تعظيم استفادة الدولة المضيفة للاستثمارات الاجنبية من خلال توجيهها للاستثمارات لتغطى كافة أقاليم وقطاعات التنمية بالدولة، الامر الذى يخفف بعض الشيء عن كاهل الدولة، ويسرع من وتيرة التنمية ويزيد من استدامتها.

[١] البنك الدولى.

٤- ضعف وقصور البنية التحتية:

ضعف البنية التحتية فى مصر وتراجع كفاءتها بما فى ذلك شبكات الكهرباء، والمياه، والطرق، ووسائل النقل خاصة السكك الحديدية، وعدم تغطيتها لكل مناطق الدولة، إذ تعانى مناطق الصحراء الشرقية، والصحراء الغربية، وشبه جزيرة سيناء من نقص كثافة تلك الشبكات بصورة حادة مقارنة بما عليه الحال بمنطقة الوادي والدلتا، الامر الذى يشكل عائقًا وتحديًا كبيرًا أمام انسياب الاستثمارات الاجنبية المباشرة المستهدفة لتلك المناطق.

ولا تتوقف خطورة ذلك المسلك عند مجرد عدم توجه أى شكل من أشكال الاستثمار الحقيقي إلى تلك المناطق المهمشة، وانما عدم شمول خطط التنمية وتغطيتها لكافة أقاليم ومناطق الدولة، ولا يخفى ما ينطوي عليه ذلك من فشل صريح في صنع وتطبيق السياسات الاقتصادية الكلية، وبالتالي تضاعف شعور عدم العدالة والانصاف لدى قاطني تلك المناطق النائية.

وقد بينت إحدى الدراسات التي أجريت عام ٢٠٠٥ على ٢٥ دولة إفريقية، أن تطور خدمات البنى التحتية، بما فيها خدمات النقل والمواصلات، إضافة إلى خدمات الاتصالات، يعتبر من بين العوامل والمحددات الأساسية، لتحقيق التنمية الاقتصادية، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. كما أنّ مدى جودة البنى التحتية، وطبيعة خدماتها، إضافة إلى مدى تغطيتها للمناطق المختلفة للبلد المضيف يعتبر من بين العوامل المحددة لطبيعة ونوع الاستثمار الأجنبي المباشر، وبذلك، فهي تمثّل إحدى الوسائل التي تمكّن الدولة المضيفة من إعادة توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة،

إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة[١].

٥- تدنى المستوى التعليمي والتدريبي للعمالة:

أى تخلف العمالة المصرية تعليميًا وتدريبيًا، ووجود فجوة تكنولوجية وتقنية كبيرة بينها وبين العمالة في كثير من الدول النامية، فضلاً عن الدولة المتقدمة، فأغلب العمالة المصرية تفتقد للمهارات الاساسية اللازمة للعمل في القطاعات كافة خدمية كانت أم إنتاجية، مما حال دون جذب كثير من الاستثمارات الاجنبية المباشرة، خاصة، تلك التى تتميز بمستويات تكنولوجية وتقنية متقدمة.

والواقع أن دولاً مثل جنوب وجنوب شرق آسيا قد اجتازت تلك العقبة على مدى العقدين الماضيين، بل نجد أن الهند على سبيل المثال قد استطاعت اجتذاب العديد من الاستثمارات الاجنبية في قطاع البرمجية، وحازت سمعة دولية مشهود بها، بل أن نسبة كبيرة من صادراتها تتجه إلى أسواق الدول المتقدمة، وبالطبع لن تتاح لها تلك المزايا من دون نجاحها على نحو ما في تطوير نظمها التعليمية، ورفع كفاءة خريجيها، بل نجاحها في توطين وتطوير التكنولوجيا محليًا. وتشكل تلك التجربة درسًا هامًا يلزم على الدول النامية استيعابه ووضعه نصب عينيها للنهوض بمواردها البشرية، وتتأكد من مقدرتها – أن هى أحسنت التخطيط- على تخطى حاجز احتكار التكنولوجيا.

٦- المعوقات الادارية والقانونية:

تتسم المنظومة الادارية المطبقة حاليًا بالبطء والقصور وعدم الادراك لأهمية الدور الذى ينبغي أن تلعبه، فضلاً عن الفساد والاهمال الشديد، إلا أن الجزء الاكبر

---

[١] خرافي خديجة: دور السياسات المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر – دراسة مقارنة ما بين الجزائر وتونس والمغرب، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، ٢٠١٤، ص٧٣، ٧٤.

للمسؤولية عن ذلك يتحمله الاطار التشريعي واللائحى الحاكم والمنظم لملف الاستثمار في مصر من خلال: تعدد النصوص واللوائح المطبقة، طول الاجراءات، تعدد الجهات ذات الصلة، ضعف الرقابة ...الخ، الامر الذى لا يستقيم في ظل المنافسة المحمومة على الاستثمارات الاجنبية المباشرة من جانب الدول[١].

ويبن الجدول التالي ترتيب مصر بين ١٨٩ اقتصاد وفقًا للمؤشرات المعتمدة لقياس " سهولة ممارسة أنشطة الاعمال" فى عامي ٢٠١٥ – ٢٠١٦[٢].

ومن جهة أخرى، نجد أنه قد بذلت العديد من المحاولات لتطوير تلك المنظومة، وتحديث ذلك الاطار والتى كان من أهمها:

- إنشاء نظام الشباك الواحد بمقر الهيئة العامة للاستثمار، وإدخال النظام الآلي في إجراءات التسجيل الضريبي بما يمكن من استخراج البطاقة الضريبية وبطاقة التأمين الاجتماعي في يوم واحد فى عام ٢٠٠٦.
- تخفيض رسوم التسجيل عام ٢٠٠٧.
- خفيض الحد الأدنى لرأس المال للشركات ذات المسئولية المحدودة إلي ١٠٠٠ جنيه عام ٢٠٠٨.
- تخفيض الحد الأدنى لرأس المال للشركات ذات المسئولية المحدودة إلي ٢٠٠ جنيه عام ٢٠٠٩.

---

[١] الفاتح محمد عثمان مختار: الاستثمار الاجنبى المباشر ودوره فى تحقيق التنمية الاقتصادية فى السودان خلال الفترة من عام ٢٠٠٠– ٢٠١٠، أمارابك، المجلد الرابع، العدد الحادى عشر، ٢٠١٣، ص٢١.

* http://arabic.doingbusiness.org

[٢] تقرير موجز بشأن مركز مصر الدولي في تقرير أنشطة الأعمال الصادر عن مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي٢٠١٦، ص٥.

- تقليص الوقت اللازم لتسجيل الضرائب ٢٠٠٩.
- إلغاء رسوم نقابة المحامين٢٠٠٩.
- صدور القانون رقم ٦٨ لسنة ٢٠٠٩ وقرار وزير الاستثمار رقم ٩٠ لسنة ٢٠٠٩ لإزالة القيود المفروضة على الحد الأدنى لرؤوس أموال لشركات ذات المسئولية المحدودة ٢٠١٠.
- تخفيض رسوم التأسيس للشركات ذات المسئولية المحدودة بقرار وزير الاستثمار رقم ١٦ لسنة ٢٠١٠ وذلك من عام ٢٠١١.

الجدول رقم (٨)[١]

المواضيع	مرتبة ٢٠١٦ DB	مرتبة ٢٠١٥ DB	التغير فى الترتيب
بدء النشاط التجارى	٧٣	٦٩	-٤
إستخراج تراخيص البناء	١١٣	١١٤	١
الحصول على الكهرباء	١٤٤	١٤٥	١
تسجيل الملكية	١١١	١٠٩	-٢
الحصول على الائتمان	٧٩	٧١	-٨
حماية المستثمرين الاقلية	١٢٢	١٣٣	١١
دفع الضرائب	١٥١	١٤٦	-٥
التجارة عبر الحدود	١٥٧	١٥٧	لا تغيير
إنفاذ العقود	١٥٥	١٥٥	لا تغيير
تسوية حالات الاعسار	١١٩	١٢١	٢

حتى بعد صدور القانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٥ لم يشهد الواقع التحسن المرجو، إذ لم يقض القانون على البيروقراطية والروتين والتعقيدات الادارية، كما أنه لم يقلل عمليًا من زمن استخراج التراخيص والحصول على الاجازات اللازمة لبدأ المشروعات،

[١] البنك الدولى

وبعبارة أخرى، يمكن القول بأن القانون الجديد لم يبسط الاجراءات بالصورة المثلى، ومن ثم فإن البيئة القانونية التى يفترض أن تحكم وتنظيم الاستثمار ماتزال غير واضحة ويكتنفها الكثير من التعقيدات وتداخل الاختصاصات.

٧- **ارتفاع تكلفة اليد العاملة:**

يعد انخفاض تكلفة الأيدي العاملة أحد المحددات الهامة التى تؤثر في قرار المستثمرون الاجانب لاسيما في حالة الاستثمار الأجنبي المباشر، وعادةً، ما كانت تتميز أسواق الدول النامية بانخفاض أجور الأيدي العاملة لديها مقارنة بالدول المتقدمة.

وبالنسبة لمصر فإنها لم تتميز عن الدول النامية في ذلك – بصورة كبيرة- على الاقل حتى عام ٢٠١١ ولكن بعد التغيرات السياسية والاجتماعية التى شهدتها مصر في عام ٢٠١١ وما صاحبها من تحولات وتغيرات اقتصادية كبيرة دفع جميع ذلك الحكومة المصرية إلى تبنى سياسة فرض حد أدنى لأجور العاملين بالحكومة منذ سبتمبر ٢٠١٣ ثم نفذت ذلك بشكل جزئي مع بداية عام ٢٠١٤.

وعلى الرغم من عدم شمول ذلك القرار للقطاع الخاص إلا أن المحاولات كانت وما زالت قائمة لفرض حد أدنى لأجور العاملين به، غير أن من شأن تلك الخطوة أن تؤثر ولو بصورة غير مباشرة على أجور العاملين بالقطاع الخاص، الامر الذى سيكون له مردود بشكل أو بآخر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر لاسيما في ظل تدنى وتراجع جاذبية العوامل الاخرى بما فيها فلسفة النظام القانوني الحاكم لمناخ الاستثمار الأجنبي في مصر.

وفي النهاية، يمكننا القول بأن دولاً أخرى مجاورة ما تزال تتميز عنا بصورة كبيرة فيما يتعلق بأجور الأيدي العاملة بها، خاصة، الاردن والمغرب وحتى تركيا.

٨- عدم توفير الطاقة:

لا يخفى على أحدٍ حدود أزمة الطاقة التي تعاني منها مصر على مدار السنوات القليلة الماضية، والتى ازدادت آثارها حدة بعد عام ٢٠١١، حيث اتجهت الحكومة المصرية منذ عام ٢٠٠٨ نحو اتخاذ خطوات لإلغاء دعم الطاقة للصناعات كثيفة الطاقة، مما أثر بصورة واضحة على مناخ الاستثمار في مصر ودفع بالكثير من المستثمرين إلى إعادة تقييمه، والحقيقة أن دعم الطاقة الذى كانت تتحمله مصر أحد العوامل المميزة للسوق المصري، ولم يقف الامر عند هذا الحد بل اتجهت الحكومة في ميزانيتها اللاحقة للتخفيف من دعم الطاقة بصفة عامة بما في ذلك دعم الكهرباء.

ومن جانب آخر، يلاحظ أن السعودية تستقطب قدرًا كبيرًا من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه لمنطقتنا، وبالتالي، فقد تكون السعودية إلى جانب الإمارات الوجهة البديلة لمصر لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك لما لهما من ميزة في مجال الطاقة الرخيصة، وكذا الحال بالنسبة لتركيا والتى تتميز باستقرار وكبر حجم اقتصادها، وانفتاحها على أسواق تصديرية متعددة.

المطلب الثانى

آليات زيادة تنافسية مناخ الاستثمار الاجنبى فى مصر

تشير تجارب الدول الاكثر جذبًا للاستثمار الاجنبى المباشر عالميًا إلى امتلاكها لمناخ استثمار يتميز عما نطبقه من جوانب عدة، يحاول هذا المطلب التعرض لاهم تلك المزايا وبحث امكانية توفيرها فى مناخ الاستثمار الاجنبى المصري.

ولكن يلزم الاشارة هنا، مسبقًا إلى مفهوم الحوافز الاستثمارية وكيفية تطبيقها تطبيقا سليما من الناحية النظرية قبل الحديث عمليا عن آليات تطبيق تلك الحوافز وتضمينها لمناخ الاستثمار فى مصر، وذلك على النحو التالي:

الفرع الاول: مفهوم ودور الحوافز الاستثمارية

الفرع الثاني: آليات تحفيز الاستثمار الاجنبى المباشر فى مصر

الفرع الاول

مفهوم ودور الحوافز الاستثمارية

يقصد بالحافز كل ميزة اقتصادية قابلة للتقدير بقيمة نقدية تقدمها الدولة المضيفة للاستثمارات الاجنبية الوافدة إليها أو بعضها[١]. وعادة، ما تلجأ بعض البلدان إلى تطبيق الحوافز بهدف تعويض النقص الحاصل فى بيئة الاعمال ولتوجيه الاستثمارات نحو المناطق النائية بدافع تنشيطها وتنميتها اقتصاديا.

وتشير احصائيات الامم المتحدة (UNCTAD) إلى أن عدد البلدان التى أخذت بحوافز الاستثمار فى تزايد مستمر، نظرًا، للانتشار السريع لظاهرة العولمة، والتى خلقت نوعًا من التنافس الشديد بين مختلف الدول للسعى لجذب أكبر قدر من الاستثمار الاجنبى المباشر، ولذا فقد قامت العديد منها بإجراء تعديلات فى بيئتها التنظيمية ونظمها الوطنية الخاصة بالاستثمار الاجنبى المباشر لتكون أكثر ملائمة وجذبًا لتدفقات الاستثمار.

ومن بين ١٦٤١ تعديلا تم إجراؤه على الاستثمار الأجنبي المباشر وبيئته على مدى الفترة من عام ١٩٩١ حتى عام ٢٠٠٢ بلغت نسبة التعديلات التى هدفت لجعل الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر ملائمة (٩٥%) منها[٢].

---

(1) UNCTAD, 2003, P.124.
(2) UNCTAD, Incentives, New York, Geneva, 2004, P.3.

ومن جهة أخرى، فعلى الرغم من المزايا الواضحة التى يرتبها الاخذ بنظام الحوافز نلاحظ اتجاه فريق من الاقتصاديين لعدم تحبيذ اللجوء لتلك الحوافز، ونعرض فيما يلى أهم حجج كل فريق، وذلك على النحو التالي:

أولا: حجج المدافعين عن استخدام الحوافز لتشجيع الاستثمار الاجنبى المباشر.

- يثق أصحاب هذا الاتجاه فى زيادة حصة تدفقات البلد المضيف للاستثمار حال تنظيميه لبعض الحوافز، لاسيما للاستثمارات الجديدة، نظرًا لتآكل حجم السياسات البديلة كاستعمال سعر الصرف كما هو شائع فى الاتحاد الأوروبي. كما أن موجة العولمة أدت إلى تراجع دور الدولة فى الحياة الاقتصادية وفى إمكانيات استعمال الادوات التقليدية المتاحة لتوجيه الاستثمارات، فضلاً عن التنافس الدولى فيما بين أقطاب الشركات الاجنبية فى اختيار أفضل الاماكن العالمية للاستثمار.
- كما أن من شأن منح تلك الحوافز خفض تكلفة الاستثمار، وبالتالي تقوية تنافسية الدولة تجاه باقى المنافسين المحتملين مما يسمح بتعزيز المناخ الاستثماري ويعزز من مقدرة الدولة على جذب الاستثمارات الاجنبية. ويستند أنصار هذا الاتجاه على أن النواتج التى ستتحصل عليها الدولة من خلال الاثار الايجابية للاستثمار الأجنبي أكثر من التكاليف التى تتنازل عنها فى شكل إعفاءات أو دعم مباشر.
- كما أن اتفاقية تدابير الاستثمار المرتبطة بالتجارة TRIMS وكذلك مبدأ المعاملة الوطنية وغيره من القواعد واللوائح التى تسهر علي صونها منظمة التجارة العالمية تحذر جميعها عدم التفريق فيما يتعلق بالحوافز الاستثمارية بين المستثمر الوطني والأجنبي.

- أخيرا، أن الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على خلق النمو الاقتصادي تعتبر من أهم المبررات الداعية إلى الاخذ بنظام الحوافز.

ثانيا: حجج المعارضين لاستخدام الحوافز

خلافا لما سبق يعارض فريق من الاقتصاديين اللجوء للحوافز لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، ويستند أنصار ذلك الاتجاه إلى عدة مبررات، أهمها:

- تحتل الحوافز المرتبة الثانية من حيث الاهمية لدى المستثمر الأجنبي يسبقها عدد من المحددات الهامة مثل: حجم السوق، توفر الموارد الطبيعية من عدمه، العمالة ومستوى مهارتها، الظروف الاقتصادية والسياسية الاخرى التى ترتبط بمناخ الاستثمار، يعضد من ذلك نتائج بعض الدراسات التطبيقية التى قررت محدودية تأثير الحوافز على قرارات المستثمرين ولا تظهر أهميتها النسبية إلا عندما ما تتشابه المحددات الرئيسة للموقع المراد الاستثمار فيه مع غيره من المواقع المنافسة.
- عادة لا يهتم بالبحث عن تلك الحوافز سوى الاستثمارات الاجنبية ضعيفة التأثير والفعالية على الاقتصاد المحلى وتلك التى تتميز بعدم الاستقرار، حيث تنتهى مدة المشروع مع نهاية مدة سريان التسهيلات والاعفاءات المقررة، وفى أحيان كثيرة قبل ذلك الميعاد.
- أدى التزاحم الحاد بين الدول على الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نشوء ما يعرف بالمزايدات التى تبلورت فى تطبيق العديد من الدول لأشكال عدة من الحوافز والاعفاءات والمزايا الضريبية تتجاوز قدرات الدول الفقيرة مما أدى إلى عدم مقدرتها على الاستمرار فى منح مثل هذه الحوافز.
- قد يحدث فى كثير من الحالات انتقال للموارد من الدولة المضيفة إلى دولة

المستثمر عن طريق خضوع المستثمر للضريبة فى دولته مع وجود اعفاءات فى البلد المضيف وبذلك لا يتحقق الهدف الذى تقرر الاعفاء من أجله طالما أن المستثمر سيدفع الضريبة فى بلده الامم.

- إذا ما أخذنا فى الاعتبار هشاشة الوضع المالي والاقتصادي الكلى للبلدان النامية فإنه يصعب تبرير منافع الحوافز التفضيلية (الضرائب التفضيلية) فى المدى القصير؛ إذ سيترتب عليها إضعاف الموقف المالي للدولة المضيفة من خلال تآكل القاعدة الضريبة التى تؤدى بدورها إلى انخفاض الاستثمار الحكومي فى التعليم والصحة والبنى التحتية.
- وأخيرًا، يلزم على الدول التى تستهدف كمًا وكيفًا معتبرًا من الاستثمار الأجنبي المباشر صياغة استراتيجيات حديثة للحوافز الاستثمارية، تمكنها من جنى أقصى قدر من المزايا والفوائد من تدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر، إلى جانب العمل على امتلاك سياسات اقتصادية كلية وبيئية وتشريعية وظروف سياسية جاذبة وليست طاردة. ولذا فإنه من البديهي، ارتباط تلك الحوافز والاعفاءات بالقطاعات التى تتميز فيها الدولة بميزة نسبية تعظيمًا للمنافع التى ستنعكس على البيئة الاقتصادية الكلية، مع لزوم الاخذ بأسلوب الحوافز الموجهة بدلاً من اعتماد سياسة مفتوحة للإعفاءات والحوافز تشمل كل القطاعات والصناعات[١].

[١] الاسكوا: سياسات جذب الاستثمار الاجنبى المباشر والبيئى في منطقة الاسكوا، مع دراسات حالات الاردن والبحرين واليمن، نيويورك، ٢٠٠٣، ص٢٥ وما بعدها.

الفرع الثانى

آليات تحفيز الاستثمار الاجنبى المباشر فى مصر

بعد إلقاء الضوء على أهم معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر فى مصر، والتعرف على مفهوم وأهمية حوافز الاستثمار، يثور هنا تساؤل منطقي وهام مؤداه، هل ما يزال بالإمكان تطوير آليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر المطبقة حاليًا بمصر، وهل بالإمكان اقتراح وتطبيق آليات جديدة؟ وذلك على التفصيل التالي[١]:

١- رفع كفاءة مناخ الاستثمار:

يتحكم فى قرار الاستثمار من عدمه طائفة متنوعة من العوامل التى تتفاوت أهميتها النسبية بتفاوت نوعية وطبيعة الاستثمارات المقترحة، غير أن المستثمر الذى يسعى، بطبيعة الحال، إلى تحقيق أقصى قدر من الارباح مطالب بأن يبنى قراره على أساس تعظيم الايرادات المتوقعة للمشروع وتقليص التكاليف المحتملة بما فى ذلك تكاليف الانشاء والتشغيل.

ولقد استخدم الاقتصاديون معايير عدة لقياس ربحية المشروعات، منها ما يعرف بالقيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية، ومعدل العائد الداخلي، والكفاءة الحدية لرأس المال، والكفاءة الحدية للاستثمار، والملاحظ هنا أن جميع تلك المعايير هى معايير اقتصادية تعكس مدى ربحية المشروع، وبالتالى فهي لا تعدو أن تكون سوى جزء من عوامل أخرى تشكل جميعها ما يعرف بمناخ الاستثمار[٢].

---

(١) حسين عبد المطلب الاسرج: سياسات تنمية الاستثمار الاجنبى المباشر إلى الدول العربية، سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعي رقم ٨٣، الكويت، ديسمبر ٢٠٠٥، ص٥٨ وما بعدها.

(٢) مؤتمر الاستثمار الأجنبي في ليبيا ، الفرص والمحاذير ، www.alyoum.com 2007

ويرتبط مفهوم مناخ الاستثمار بمجال السياسات الاقتصادية الكلية من حيث تعريف البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبية للاستثمار على مستوى الاقتصاد الكلى، والتى تتسم: بعجز طفيف فى الموازنة العامة، وعجز محتمل فى ميزان المدفوعات بحيث يمكن تمويله بواسطة التدفقات العادية للمساعدات الاجنبية أو الاقتراض العادي من أسواق المال العالمية، بجانب أتصافها بمعدلات متدنية للتضخم، الاستقرار النسبي لسعر الصرف، والشفافية فيما يتعلق بالأداء السياسي والمؤسسي والذى يمكن من التنبؤ اللازم لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري من قبل الافراد والمؤسسات والهيئات.

إذ تؤثر السياسات والقرارات الحكومية تأثيرًا قويًا على مناخ الاستثمار من خلال تأثيرها على: التكاليف، المخاطر، العوائق أمام المنافسة، وهو ما أكد عليه تقرير التنمية فى العالم لعام ٢٠٠٥[١] بأن غموض السياسات وعدم استقرار أداء الاقتصاد الكلى واللوائح التنظيمية العشوائية تشكل (٥١%) من المخاطر التى تواجهها الشركات وتؤثر على نجاح الاستثمار، كما أشار إلى أن من شأن تحسين وضوح ومعلومية السياسات وحده أن يؤدى إلى زيادة الاستثمارات الجديدة بنسبة (٣٠%).

وفى مصر ما تزال هناك اجراءات وقرارات هامة يلزم اتخاذها لتحسين بيئة ومناخ الاستثمار الأجنبي المباشر: أولها ضرورة ضبط وإصلاح الاطار التشريعي، وسرعة اصدار قانون جديد للاستثمار يتسق مع ماهو قائم فى أغلب الدول الجاذبة للاستثمارات الاجنبية، إلى جانب ضرورة تبنى وتطبيق سياسات اقتصادية وإدارية اصلاحية تساعد على دفع مناخ الاستثمار.

---

(١) International **B**ank: Doing Business, 2005.

مع الاستفادة من التجارب الناجحة للآخرين، واستخلاص الدروس منها، ومن قبيل ذلك ما أقدمت عليه الهند فى نهاية تسعينيات القرن الماضي من إلغاء جميع المعوقات البيروقراطية أمام رأس المال الأجنبي بهدف جذب ١٠ مليارات دولار سنويا لتنشيط النمو الاقتصادي الهندي وتوفير فرص عمل للعاطلين، وبالتالي زاد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر فى الهند من ٦٨ مليون دولار فقط عام ١٩٩١ إلى ٢,٣ مليار دولار عام ١٩٩٨، كما اتجهت الهند إلى منافسة النمور الاسيوية فى تصدير بعض أجزاء السيارات وفى تصدير البرمجيات[١].

٢- **تحديث بيئة أداء الاعمال:**

كما تحتاج بيئة أداء الاعمال فى مصر إلى بذل مزيد من الجهد لتحديث أدائها على نحو يقترب مع ما هو قائم بأفضل بيئات الاعمال المنافسة، وعلى وجه التحديد فيما يتعلق بالخروج من السوق (اجراءات الافلاس) لما يمثله ذلك من أهمية خاصة لدى المستثمرين، وتشير الاحصائيات إلى أن متوسط الوقت اللازم للشركات للخروج من السوق (إعلان افلاسها) يستغرق فى الدول العربية حوالى أربعة سنوات، ويتراوح ما بين ٣-٨ سنوات باستثناء المغرب(١,٨) سنة لبنان (١,٣) سنة بينما تبلغ هذه المدة نحو عام واحد فى كل من هونج كونج وجاميكا وحوالى (٨) شهور فى كل من تايوان وسنغافورة ، بينما تصل إلى عامين و (٢,٩) سنة فى جنوب أفريقيا وتركيا على الترتيب[٢].

٣- **الترويج لفرص الاستثمار المتاحة فى مصر**

يمثل الترويج لفرص الاستثمار المتاحة بمصر أحد أهم العوامل التى تتطلب إعادة

---

[١] د. محمد على عزب: التعليم الجامعى وقضايا التنمية، سلسلة التربية والمستقبل العربى، بدون سنة نشر، ص٢٦٢.

[٢] مؤتمر الاستثمار الأجنبي في ليبيا ، الفرص والمحاذير، 2007 www.alyoum.com

تقويم لدورها وأسلوب أدائها، ذلك أن الدول التى نجحت فى جذب قدر معتبر من الاستثمارات الاجنبية هى ذاتها التى أهتمت بتنظيم وتطوير برامج ترويج وتسويق للفرص الاستثمارية المتاحة بها من خلال منظومة متكاملة من الادوات والاساليب المتنوعة، ويقترح هنا الاخذ بعدد من الادوات والاساليب، أهمها:

- تحليل الاتجاهات الحالية والمتوقعة فى استثمارات التكتلات الاقليمية كالاتحاد الأوروبي، والشركات دولية النشاط خاصة المتوسطة والصغيرة الحجم، مع الاهتمام بالشركات الاسيوية، وذلك بهدف التعرف على محددات استقطابها.
- الاهتمام على نحو خاص بترويج فرص الاستثمارات على المستوى الإقليمي، واتخاذ الاجراءات التنسيقة والتنفيذية التى تسهل من جذب المستثمرين العرب.
- التعاون مع المنظمات الدولية التى لها دور فى عمليات الترويج وتقديم الخدمات الاستشارية مثل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار التابعة للبنك الدولي، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، وكذلك جهاز الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي التابع لمؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي.
- استغلال مؤتمرات التعاون الاقتصادي الاقليمية والدولية فى الترويج الاستثماري للمشروعات المستهدف الاستثمار فيها بمصر.
- انشاء مكاتب ترويج للأنشطة محل الاستثمارات، وذلك من خلال مكاتب التمثيل التجاري فى مختلف دول العالم.
- تحديد فرص الاستثمار المتاحة فى مصر مع دراسات الجدوى الاقتصادية الخاصة بها على موقع وزارة الاستثمار وتحديث بياناتها بصورة دورية، إلى جانب أبراز التجارب الاستثمارية الناجحة والتى ماتزال تعمل فى مصر.

٤- توسيع نطاق الخصخصة:

تشير تجارب الدول النامية الاكثر جذبًا للاستثمارات الاجنبية إلى وجود صلة قوية بين الخصخصة من جانب وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من جانب آخر، فالدول التى نجحت فى اجتذاب نسبة كبيرة من الاستثمارات الاجنبية المباشرة هى ذاتها التى طبقت عمليات تحول واسعة تجاه افساح مجال أكبر أمام القطاع الخاص[١].

ومن جهة أخرى، يترتب على الاخذ بأسلوب الخصخصة وفقًا للمنادين بها العديد من المزايا التى قد يمثل ثمن أو مقابل بيع تلك الاصول أقلها قيمة، مقارنة بنجاح المستثمرين الاجانب فى تحديث وتطوير وتوسيع تلك المؤسسات، فضلاً عن، المزايا الادارية والتقنية الكبيرة التى تسهم فى مضاعفة تنافسية تلك الاصول، وبالتالي تزيد من رفاه المجتمع بصورة أو بأخرى.

ومن تفحص برامج الخصخصة التى تمت على نطاق واسع منذ تسعينات القرن الماضي- وما تزال- نجد أن الدول التى طبقت برامج ضخمة للخصخصة، ونظمت أسواق متطورة للأوراق المالية كانت هى الاوفر حظًا فى جذب رؤوس الاموال الاجنبية[٢].

وفيما يتعلق بتجربة الخصخصة التى بدأتها مصر خلال تسعينيات القرن الماضي يتضح من الوهلة الاولى تدنى حجم ما تم اجتذابه من استثمارات أجنبية مقارنة مع

---

[١] د. صلاح زين الدين: دور القانون فى تحسين مناخ الاستثمار فى مصر لجذب الاستثمارات الالمانية المباشرة، المؤتمر العلمى الثانى، كلية الحقوق - جامعة طنطا، القانون والاستثمار، ٢٩-٣٠ أبريل-2015، ص٢٢.

[٢] د. رمزى زكى: عولمة الاسواق المالية- الفرص والمحازير للبلاد النامية، المؤتمر العلمى الرابع للاقتصاديين الكويتيين، الكويت، ٢٦-٢٨ ابريل ١٩٩٩، ص٢٣.

دول أخرى طبقت برامج مماثلة، ويكمن تفسير ذلك فى، القيود التشريعية والاجرائية القائمة، إلى جانب، ضعف النشاط الترويجي للمشروعات التى تم خصخصتها.

لذا يلزم تسوية النزاعات التى ارتبطت ببرنامج الخصخصة السابق، مع ضرورة تلافى الاخطاء التى وقعت فيما مضى سواء ما تعلق منها بالمؤسسات فى حد ذاتها، أم بالوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي العام، الامر الذى سيكون له أثر إيجابي واضح على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر مستقبلاً.

٥- **تغيير النظرة الرسمية والمجتمعية للمستثمر الأجنبي.**

يصعب حدوث التقدم المنشود لمعدلات الاستثمار الأجنبي المباشر فى مصر فى ظل استمرار سيادة الحالة الحالية من عدم الادراك لأهمية الدور التنموي الكبير الذى يؤديه الاستثمار الأجنبي، بل إن الامر قد يتعدى ذلك إلى سيادة شعور عام بالتوجس خيفة من المستثمر الأجنبي، والنظر إليه على أنه مجرد طامع ومستنزف للموارد فقط لا غير.

والحقيقة، أن ذلك الشعور وتلك الثقافة تؤثران تأثيرًا سلبيًا على فرص نجاح واستقطاب الاستثمارات الاجنبية، الامر الذى يستلزم إعادة شرح وتوعية المجتمع وتهيئته للقبول بل والترحيب بالاستثمارات الاجنبية، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال استعراض مزايا جذب الاستثمارات الاجنبية، جنبًا إلى جنب مع استعراض التجارب الدولية العديدة الناجحة التى استطاعت الاستفادة من وجود الاستثمارات الاجنبية وتوجيهها للمجالات الملائمة مما صب فى نهاية المطاف فى مصلحة كل من المستثمر والبلد المضيف، وفقًا لما يعرف بمبدأ " الطرفان رابح ".

وفى حالة تغيير تلك النظرة المجتمعية فلا شك من أن مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر فى مصر سيتحرر من نسبة كبيرة من المعوقات والتحديات التي تعيق

تقدمه، الامر الذى سيكون له عظيم الاثر فى اكتشاف ومواجهة حالات الفساد والاهمال المالي والإداري.

٦- التقيد بنظم الحكم الديمقراطي:

يتأثر الاستثمار شأنه شأن باقي المحددات الاقتصادية الاخرى بطبيعة النظام السياسي القائم، وما يتبناه من مبادئ وأفكار للحكم، فكلما كان نظام الحكم السائد أكثر تقيدًا بالمبادئ الديمقراطية كلما سمح بمشاركة القوى الفاعلة والكفاءات الحية فى رسم القرارات الاقتصادية والسياسية المصيرية.

ومن جهة أخرى، فإن ما يشهده العالم حاليًا من توجه محموم نحو العولمة والاندماج وزيادة الترابط والتشابك بين الاقتصادات العالمية يفرض على كافة الدول التمسك بخلق مناخ ديمقراطي، يضع المواطنة وتكافؤ الفرص وحرية التعبير عن الرأي كحقوق أساسية تعزز من مشاركة القاعدة الاساسية للمجتمع، ويفسح المجال للمجتمع المدني للعب دوره الطبيعي، ويكفل تحقيق المساواة التامة بين جميع المواطنين بما يضمن لهم ممارسة حقوقهم المدنية والسياسية، ويشجع على اتاحة حق النقد الإيجابي لكل مواطن فى مواجهة السلبيات، ذلك أن المواطن هو مفتاح تسيير وتيسير جميع الامور المتعلقة بجذب وتنمية الاستثمار الأجنبي وهو القادر على تذليل العقبات بكافة أنوعها التى تواجه المستثمرين.

٧- الحوافز المالية والتمويلية:

تتفاوت قدرة الحوافز على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من بلد لآخر تبعًا لما يشتمل عليه اقتصاد كل دولة من مزايا نسبية على نحو إجمالي، بمعنى أن المستثمر لا يتخذ قراره بالاستثمار فى دولة ما لمجرد منحها اعفاءات ضريبية لفترة زمنية طويلة وحسب، وإنما يقارن بين مجمل المزايا التى توفرها كل دولة بحيث يفضل فى النهاية تلك التى تمتلك أكبر قدر من المزايا النسبية.

ولا يعد ذلك دعوة لعدم تطبيق أو الاخذ بأسلوب الحوافز، إنما بيان لعدم صواب التصور بأن الحوافز وحدها هى التي تزيد من قدرة الاقتصاد على جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، ونشير فيما يلى لاهم أشكال الحوافز التى يمكن الاخذ بها.

الحوافز المالية:

وتتمثل بالأساس فى الحوافز الضريبية، والتي يمكن تطبيقها فى شكل اعفاءات ضريبية مؤقتة، أو إعفاءات للسلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم الجمروكية أو أية ضرائب أخرى تفرض على الواردات، أو فى شكل حوافز التصدير، التي يتم تطبيقها على المشروعات الاستثمارية داخل المناطق الحرة تشجيعًا لها على التصدير....الخ.

الحوافز التمويلية:

وتتمثل فى الاعانات الحكومية المباشرة التي تمنح لتغطيه جزء من تكلفة رأس المال، والانتاج، وتكاليف التسويق، أو فى شكل الائتمان الحكومي المدعم، أو من خلال مشاركة الحكومة فى ملكية أسهم المشروعات الاستثمارية التى تتضمن مخاطر تجارية مرتفعة، أو فى شكل تأمين حكومي بمعدلات تفضيلية لتغطية أنواع معينة من المخاطر، أو تغير أسعار الصرف أو المخاطر غير التجارية مثل التأميم والمصادرة.

الحوافز الاخرى:

وتنطوي على مجموعة من المزايا التى يتميز بها المستثمر الأجنبي، من قبيل ذلك: ما يتم تطبيقه من مزايا فى مجال الصرف الأجنبي مثل ضمان تمويل رأس المال والارباح إلى الخارج، تزويد المستثمر بالخدمات الاساسية مثل تنفيذ وادارة المشروعات، تزويده كذلك بالمعلومات الكافية عن السوق، توفير المواد الخام،

تقديم النصح بخصوص عمليات الانتاج وفن التسويق والمساعدة فى التدريب، وكذلك تزويده بالبنية الاساسية من أرض ومبان ومرافق عامة بأسعار تقل عن الاسعار التجارية، وتساعد هذه الحوافز فى تخفيض تكاليف انشاء المشروعات بشكل غير مباشر، وبالتالي امكانية تحقيق معدل عائد مرتفع.

٨ - اجتذاب الشركات متعدية الجنسية للعمل داخل مصر.

تمتلك الشركات المتعدية الجنسية امكانيات وموارد مادية ومالية وبشرية ضخمة تؤهلها لإحداث تطورات تنموية كبيرة باقتصاديات الدول المضيفة لاستثماراتها، غير أن ذلك يتوقف على وعى وإدراك الدول المضيفة، وقدرتها على خلق المناخ الاستثماري الملائم لجنى أكبر قدر من المكاسب وفقًا لنظام " الكسب المزدوج".

ولعل من أبرز التجارب الدولية لاستضافة الشركات الدولية والاستفادة الكبيرة من تواجدها على أرضها هى التجربة الصينية؛ حيث لعبت الشركات متعدية الجنسية دورًا حاسمًا فى تدعيم نمو الاقتصاد الصيني، وساهمت فى عملية التحول التى خاضها، مما أدى إلى زيادة فرصه فى الاندماج والتعاون مع الاقتصاد العالمي، والنهوض بمقومات التنمية عن طريق نقل التكنولوجيا الغربية، وخلق عددا من الوظائف التى أسهمت فى تشغيل أكثر من ٢٠ مليون عامل صيني.

وعلى الرغم من أن الصين لم يكن لها نصيب من الشركات متعدية الجنسية والاستثمار الأجنبي المباشر قبل عقدين ونصف عقد، إلا أنها قد انفتحت اقتصاديا على العالم وفقا لمبدأ التدرج المرحلي والتجريب وتمكنت من جذب نصف إجمالي الاستثمارات الاجنبية المباشرة الموجهة إلى الدول النامية، وبذلك تكون قد نجحت فى إحداث مواءمة بين نظامين اقتصاديين لم يحدث بينهما تجانس إلا داخل

الصين[١].

٩- رفع المستوى العلمي والثقافى للدولة

يلزم لزيادة معدل التدفقات الاستثمارية الاجنبية – خاصة المباشرة منها- إلى مصر الارتقاء بالمهارات التكنولوجية والمعرفية والثقافية للمواطنين جميعا وليس للأيدي العاملة فقط؛ إذ تتسم استثمارات اليوم بكونها تتطلب أيدى عاملة على مستوى متقدم من المهارات العلمية والتكنولوجية لا لغرض اتقان واستيعاب الفنون الجديدة بل لاقتراح وتنفيذ التطورات والتحديثات التى تقتضيها حدة المنافسة وسرعة التحولات التكنولوجية والتقنية التى يتميز بها واقعنا المعاصر.

والمدخل الطبيعي لبلوغ ذلك هو تطوير وتحديث منظومة التعليم القائمة حاليا فى مصر والتى تمكن منها الجمود والتخلف بصورة بينة، وأصبح لازما عليها إدخال تعديلات جذرية وفقا لما توصي به النظريات الحديثة من أساليب تربوية وتثقيفية ترفع كفاءة وتثقل مهارة الخريجين وتعدهم الاعداد العلمي والعملى والسلوكي السليم.

ومن جهة أخرى فإن ازدياد وتيرة العولمة وامتداد واتساع دور منظمة التجارة العالمية والتغيرات التكنولوجية تؤدى جميعها إلى اشتداد المنافسة الامر الذى يتطلب عناصر بشرية على درجة معينة من التعليم والتدريب تعتمد عليها الشركات في قيادة استثماراتها.

ولا يقل الوعى الثقافي والمعرفي لدى المستهلكين أهمية عن ما سبق بل يعد أمرًا محوريًا وحاسما، خاصة، عندما يتعلق الامر بالحديث عن جذب استثمارات تراعى الاشتراطات البيئية، والتي تقتضى أسواق تؤمن بأهمية إجراءات وسياسات حماية

[١] د. ابراهيم الاخرس: دور الشركات عابرة القارات فى الصين، القاهرة، ٢٠١٢، ص٦.

البيئة ويعي مستهلكوها خصوصية أسعارها بل وتفضلها عن غيرها من سلع أرخص ولكنها لا تطبق أى تدابير لحماية البيئة، وإلا فإن تلك الاستثمارات لن تخاطر بتلك الاسواق بأي حال من الاحوال.

وتجدر الاشارة هنا، إلى أن آليات تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر لا تمثل غاية فى حد ذاتها، بل هى وسيلة لتحقيق أهداف اقتصادية تعجز الموارد المحلية عن تحقيقها، ولذا يلزم أن يكون المردود من تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة أكبر من التكاليف التى قد تتحملها الدول المضيفة فى صورة اعفاءات ضريبية أو جمركية أو دعم بأساليبه المختلفة.

النتائج

أسفرت دراسة وتحليل موضوع البحث عن عدد من النتائج، أهمها:

١- تأثر التدفقات الاستثمارية الاجنبية الواردة إلى مصر، على نحو سلبى، بالتغيرات الاجتماعية والسياسية التى حدثت منذ الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١ وما تبعها، غير أن تلك التدفقات قد عاودت الارتفاع بصورة تدريجية خلال عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥.

٢- تخلف وجمود الاطار القانوني المنظم لبيئة الاستثمار الأجنبي المباشر على النحو الذى أثر بوضوح فى التدفقات الاستثمارية الواردة إلى مصر مقارنة بدول أخرى، مثل: الامارات العربية المتحدة، تركيا، المغرب، على الرغم من صدور القانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٥ ودخوله حيز التنفيذ.

٣- قصور التخطيط الاستراتيجي لقطاع الاستثمارات الاجنبية فى مصر، وبعده عن الواقعية.

٤- التذبذب الشديد لأسعار صرف العملات الاجنبية على مدى الفترة محل البحث الامر الذى أثر بشدة على إجمالي الاستثمارات الاجنبية الواردة إلى مصر.

٥- غموض السياسات الاقتصادية الكلية واتسامها بعدم الاستقرار والتباين الشديد مما أثر على المستثمرين المحليين، الامر الذى كان له صداه ومثل إشارات طاردة للمستثمرين الاجانب.

٦- كثرة المنازعات الاستثمارية وطول إجراءاتها وتعقدها مقارنة بما هو مطبق فى دول نامية أخرى كثيرة.

٧- عدم ملائمة النظام البيروقراطى القائم مع روح وأسلوب تفكير وعمل المستثمرين المحليين منهم والاجانب.

٨- الضعف الواضح لسياسات وإجراءات الترويج لفرص الاستثمار الأجنبي المباشر المتاحة بمصر، وبعدها البين عن الاساليب الحديثة المتبعة فى مخاطبة وإقناع المستثمرين الاجانب بجدوى الاستثمار فى السوق المصرية.

٩- تدنى وضعف المستوى العلمي والفني للعمالة الوطنية وعدم جاهزيتها واستعدادها للعمل فى الاستثمارات عالية التقنية.

١٠- عدم امتلاك خريطة بالفرص الاستثمارية الحقيقية المتاحة بمختلف محافظات مصر، ومن ثم، عدم جاهزية دراسات الجدوى الاقتصادية للفرص الاستثمارية المتاحة حاليًا.

التوصيات

١- مراجعة الاطار التشريعي المنظم للاستثمار فى مصر، خاصة الأجنبي منه، والعمل على تطويره، وتنقيته من النصوص المعوقة لسرعة تدفق الاستثمارات، وإزالة أوجه التعارض والتناقض فيما بينها، الامر الذى سيكون له مردوده الإيجابي على مناخ الاستثمار الأجنبي على المستوى الدولي ويحسن من تصنيف مصر فى تقرير ممارسة الأعمال الصادر عن مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي والتى تحتل فيه المركز ١٣١ وفقا لإحصائيات عام ٢٠١٥.

٢- خلق كيان مؤسسي مستقل، يكون على درجة عالية من التنظيم، يضم فى عضويته نخبة من المتخصصين وذوى الخبرة، يجمع فى اختصاصاته الصلاحيات السياسية والإدارية التى تؤهله للنهوض ببيئة الاستثمار فى مصر ورفع تنافسيتها، بدءًا من: صنع السياسات العامة وتحديد الادوات والوسائل اللازمة، صلاحيات إلغاء القرارات والاجراءات المعوقة، التنسيق بين مختلف الجهات والهيئات ذات الصلة، اقتراح حلول وأساليب لتسوية المنازعات الاستثمارية والاشراف على تنفيذها، التواصل مع المستثمرين للنظر فيما يبدونه من مقترحات إيجابية.

٣- إضافة مزيد من الضمانات الاستثمارية، بصفة خاصة، فيما يتعلق بتحقيق المنافسة ومنع الاحتكار، السماح بتحويل الارباح للخارج، إمكانية اللجوء للعمالة الاجنبية، عدم التمييز بين المستثمرين المحليين والاجانب، عدم جواز تأميم المشروعات أو إلغاء تراخيصها.

٤- تحديد سقف زمنى للجهات المختصة لاستخراج التراخيص، على أن يبدأ احتسابه من تاريخ تقديم طلب الاستثمار مستوفيًا للشروط والضوابط المطلوبة، والرد عليه إما بالموافقة وإما بالرفض خلال ذلك الميعاد، مع بيان سبب الرفض فى حالة عدم

الموافقة على المشروع.

٥- إتاحة استيفاء وإجراء القدر الاكبر من الموافقات المتعلقة بترخيص إنشاء المشروعات الكترونيًا، تبسيطًا للإجراءات، واختصارًا للوقت، واقتصادًا للتكلفة ومحاصرة للفساد، مع العمل على إنشاء قاعدة بيانات تشتمل على بيانات المستثمرين لتمكنهم من حل ما قد يواجهونه من عقبات ومشكلات فى أسرع وقت.

٦- سرعة حسم المنازعات الاستثمارية القائمة لما لذلك من أثر مشجع فى جذب استثمارات جديدة.

٧- الاسراع فى تحديد وتجهيز الأراضي اللازمة للمشروعات الاستثمارية، وربطها بشبكات المرافق العامة، على أن يتم تحديدها وفقًا لخطط التنمية البشرية المستدامة، مع تبسيط اجراءات الحصول عليها.

٨- الأخذ فى الاعتبار سعى أغلب دول العالم لتحسين معدلاتها فى استقطاب الاستثمارات الخارجية المباشرة، ومن ثمة، إدراك منطقية تنافسها على خلق بيئات اقتصادية يمكن التنبؤ بها، وتطبيقها لنظم قانونية قوية، وخلقها لمؤسسات فاعلة لجذب المستثمرين بما يزيد من شعورهم بالثقة اللازمة لإنشاء والتوسع فى المشروعات، والاستفادة من تلك المنافسة، حيث يفضل المستثمرون الدول التى تمتلك بيئات أعمال جيدة مع حوافز قليلة على الدول التى تمتلك بيئات أعمال ضعيفة وحوافز قوية.

٩- الاسراع فى استكمال وتحديث مشروعات البنية التحتية للنقل والاتصالات بما ينعكس على تنافسية الاقتصاد المصري كمقصد معتبر للاستثمار الأجنبي المباشر.

١٠- تيسير إجراءات إنشاء وعمل المناطق استثمارية.

١١- الاهتمام بتخطيط الاستثمارات على أن يتم ذلك بمعرفة ذوى التخصص والكفاءة فى مجالات التنمية والاستثمار والبيئة والسكان لضمان توزيع الاستثمارات على الوجه الملائم جغرافيًا وبيئيًا وسكانيًا، مع التأكيد على دورية تحديث تلك المخططات،

وتيسير إطلاع المستثمرين عليها.

١٢- تطوير نظم التعليم القائمة لرفع كفاءتها وتيسير انخراط خريجها فى أسواق العمل على تنوع مجالاتها، وكذا إتاحة وتيسير البرامج التدريبية الحديثة.

١٣- تطوير وتحديث أساليب الترويج لفرص الاستثمار المتاحة بمصر، ومراعاتها لخصوصية الترويج الخارجي.

١٤- تحسين أداء السياسات الاقتصادية الكلية بما يرفع من تصنيفات الاقتصاد المصري فى التقارير الاقتصادية الدولية ويدعم ثقة المستثمرين الاجانب.

١٥- الاهتمام بالاستثمار فى مجالات المشروعات الصغيرة والمتوسطة سواء الخدمية منها أم الانتاجية نظرًا لما يحققه ذلك من تأثير كبير فى جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

١٦- الاهتمام بالحوافز الاستثمارية التى تخدم أهداف التنمية المستدامة بأبعادها الاجتماعية والبيئية.

١٧- توسيع قاعدة ملكية الشركات الحكومية لجذب مزيد من الاستثمارات الاجنبية وتنشيط سوق المال.

١٨- تطوير وتحديث الاتفاقية العربية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية فى الدول العربية بهدف تشكيل الارضية التشريعية لإطلاق منطقة عربية استثمارية حرة.

المراجع

أولا: المراجع العربية

١- حاتم عبد الجليل القرنشاوى: الاستثمار في ظل العولمة (التوجهات والمتطلبات)، مؤتمر الاستثمار والتمويل" تطوير الادارة العربية لجذب الاستثمار" المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، ٢٠٠٦.

٢- زياد محمد عرفات أبو ليلى: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي- دراسة تطبيقية على الاردن للفترة من ١٩٧٦-٢٠٠٣، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، ٢٠٠٥.

٣- عبد السلام أبو قحف: اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، ٢٠٠٣.

٤- منور أوسرير، عليان نذير: حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الثاني.

٥- علاء الدين بن سمينة: واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية دراسة الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢)، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، الجزائر، ٢٠١٤.

٦- المعهد العربى للتخطيط: الاستثمار الأجنبي المباشر- تعاريف وقضايا، جسر التنمية، السنة الثالثة، ٢٠٠٤.

٧- لبنى قاسم: الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل المعرفة للدول النامية، مجلة آفاق التنمية، العدد الخامس.

٨- فايز عبد الهادي أحمد: الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة تطبيقية على مصر، مجلة البحوث الادارية.

٩- شوقي جباري، محمد محجوب الحداد: مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدول شمال افريقيا – دراسة حالة (تونس، ليبيا ، مصر)، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد الحادي والثلاثون، ٢٠١٣.

١٠- محمد عبد العزيز: الاستثمار الأجنبي المباشر فى الدول الاسلامية فى ضوء الاقتصاد الإسلامي، الاردن، الطبعة الاولى، ٢٠٠٥.

١١- محمد على عزب: التعليم الجامعي وقضايا التنمية، سلسلة التربية والمستقبل العربي، بدون سنة نشر.

١٢- عبد الكريم بعداش: الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٥، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، ٢٠٠٧.

١٣- محمد عبد العزيز عبد الله عبد. الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي. الطبعة الأولى الأردن، ٢٠٠٥.

١٤- بلال لوعيل: تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية، بحوث اقتصادية عربية، العددان (٦٩ – ٧٠)، ٢٠١٥.

١٥- عبد السلام أبو قحف: اقتصاديات الاعمال، الدار الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٥.

١٦- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الدول العربية العدد ١٧٧- إبريل ٢٠٠٢.

١٧- صفوت عبد السلام عوض الله: منظمة التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة للآثار المحتملة لاتفاق التريمز(TRIMs) على تطور حركة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقات منظمة التجارة العالمية، بدون تاريخ نشر.

١٨- يوسف مسعداوى: تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر- مع اشارة لحالات بعض الدول العربية، أبحاث اقتصادية وادارية، بدون سنة نشر.

١٩- الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية: التحولات الجديدة

فى خارطة الاستثمار العالمية والعربية الفرص والتحديات(٢٠١٣- ٢٠١٤) تقرير الاستثمار السنوي الخامس، يوليو ٢٠١٤.

٢٠- الفاتح محمد عثمان مختار: الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره فى تحقيق التنمية الاقتصادية فى السودان خلال الفترة من عام ٢٠٠٠- ٢٠١٠، أمارابك، المجلد الرابع، العدد الحادي عشر، ٢٠١٣.

٢١- الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية فى الدول العربية، المادة الاولى، البند الثامن.

٢٢- حسين عبد المطلب الاسرج: سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعي رقم ٨٣، الكويت، ديسمبر ٢٠٠٥.

٢٣- صلاح زين الدين: دور القانون فى تحسين مناخ الاستثمار فى مصر لجذب الاستثمارات الالمانية المباشرة، المؤتمر العلمي الثاني، كلية الحقوق - جامعة طنطا، القانون والاستثمار، ٢٩-٣٠ أبريل، ٢٠١٥.

٢٤- رمزى زكى: عولمة الاسواق المالية- الفرص والمحاذير للبلاد النامية، المؤتمر العلمي الرابع للاقتصاديين الكويتيين، الكويت، ٢٦-٢٨ ابريل ١٩٩٩.

٢٥- ابراهيم الاخرس: دور الشركات عابرة القارات فى الصين، القاهرة، ٢٠١٢.

٢٦- تقرير موجز بشأن مركز مصر الدولي في تقرير أنشطة الأعمال الصادر عن مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي٢٠١٦.

٢٧- مؤتمر الاستثمار الأجنبي في ليبيا، الفرص والمحاذير،٢٠٠٧ www.alyoum.com

ثانيا: المراجع الاجنبية

- UNCTAD: «world investment report 2004, the shift toward services», UN, New York & Geneva, 2004.
- United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD): World Investment Report 2015- Reforming International Investment Governance,p1, 2015.
- International Bank: Doing Business, 2005.
- http://www.hrdiscussion.com/hr60218.html [1]